**المحور الرابع: مناهج البحث في العلوم السياسية**

**المحاضرة الأولى: اقترابات التحليل:**

ان العقل حتى يتمكن من فهمها وتحليلها وتفسيرها، وعليه يكون مقدار ما يستطيع الإنسان فهمه من الواقع محكوم بمدى قدرة الوسيلة أو الطريقة المتبعة على استيعابه، وما يُستشف معها وينسجم مع أبنيتها وأدواتها، ولا يمكن للوسيلة أن تكون محايدة وإنما هي طرف في علاقة ثلاثية جنبا إلى جنب مع مقتضيات العقل وطبيعة الواقع السياسي والإجتماعي.

وحيث أن الواقع معقد ومتشابك وغير قابل للإحاطة من جميع جزئياته ومكوناته، كما أن من المناهج ما يتخذ من مفهوم ما مدخل لفهم وتفسير الظاهرة السياسية كالنخبة، الجماعة، الطبقة، النظام، الوظيفة، الإتصال، صنع القرار وغيرها، فإن جميعها تتفق على افتراض أنه لا يمكن الإحاطة بكل أبعاد الظاهرة، وإنما يمكن فهمها من خلال هذا البعد أو ذاك لأنه يمثل البعد المحوري مما يُمكّن من الوصول إلى الفهم الدقيق والتحليل السليم لها، وعلى هذا يصبح من الضروري أن يحيط الباحث بنظريات حقله المعرفي حتى يفهم إمكانات كل نظرية وحدودها وقدراتها التفسيرية، ومع تحقق قدر من الفهم لأهم محددات وملامح الواقع السياسي الذي توجد فيه الظواهر، بذلك فقط يستطيع الباحث أن يحقق مفهوم **"التكافؤ المنهجي"**، والذي يعني أن يكون هناك قدر من التناسب والتلاؤم بين الظاهرة موضع البحث والمنهج الذي يتم الإقتراب من خلاله لهذه الظاهرة، حتى تكون الطريقة المنهجية على مقاس الظاهرة وبالتالي يتحقق الهدف من استخدام المنهج أو **الإقتراب**، وهو فهم الواقع وتفسيره بصورة تقترب من الحقيقة والدقة وليس الإنحراف بالمنهج ليصبح هدفا بحد ذاته.

ومن هذا المنطلق سيتم الإقتراب من مجموعة المداخل المنهجية "الإقترابات" لتحديد معطياتها وإمكاناتها المنهجية التي يمكن أن تسهم في فهم وتفسير وتحليل الظواهر المطروحة في بحوث العلوم السياسية، وعليه ستقتصر دراستنا على تحديد المعطيات المنهجية التي تقدمها الإقترابات ولن تنصرف إلى تقصي أفكارها ومحتوياتها.

**أولا: تعريف الإقتراب:**

أطلق مصطلح الإقتراب للإشارة إلى الطريقة التي يتم من خلالها الإقتراب من الظاهرة السياسية باستخدام إطار تحليلي معين يعتمد المفاهيم للوصول إلى تحديد العلاقات السببية بين المتغيرات، وقد جاء كرد فعل لحالة الإحباط وعدم الرضا المنهجي لدى العديد من علماء السياسة، فالمقترب إذن إطار تحليلي يُؤخد كأساس عند دراسة الظاهرة السياسية، كما أنه طريقة تفيد في معالجة الموضوع سواء تعلق الأمر بوحدات التحليل المستخدمة أو الأسئلة التي يثيرها، وتحديد نوعية المادة العلمية اللازمة للإجابة عن ذلك وكيفية التعامل معها.

ويُعرّف الإقتراب على أنه استعداد مسبق من الباحث لتبني إطار مفاهيمي معين بغرض التعرف على متغيرين أو أكثر، فهو بمثابة المرشد أو الدليل الذي يوجه الباحث، وهو المدخل الذي يسير وفقا له لاكتشاف العلاقات القائمة بين متغيرات الظاهرة لبناء نظريات ذات قدرة على التنبؤ، إذ يعتبر الأساس الذي تقوم عليه النظرية.

ومع اعتبار المقترب بمثابة ميل أو اتجاه الباحث إلى اختيار إطار مفاهيمي معين فإنه يهتم بدراسة مجموعة محددة من الفرضيات، كما أنه يحدد نوعية المفاهيم والإستفسارات والطرق التي سيستعملها الباحث في دراسته، فيكون معبّرا عن استراتيجية عامة لدراسة الظاهرة السياسية يتحدد بالزاوية التي ينظر من خلالها الباحث إلى موضوعه.

هذا وقد تم تصنيف الإقترابات حسب مجال الدراسة وطبيعة الموضوع، ومع تعقد الظواهر السياسية وتنوع واختلاف مظاهر السلوك السياسي تنوعت المقتربات المستخدمة في معالجتها ما بين مقتربات خاصة **بمجال السياسة المقارنة:** الجماعة، النخبة، التحليل الطبقي، تحليل النظم، الوظيفي، الإتصالي. وأخرى تختص **بمجال السياسة الدولية** وتتحدد في: التحليل النظمي، تحليل الأحداث، صنع القرار، والمباريات.

من المهم الإشارة بداية إلى أن الإقترابات لا تمثل بالضرورة المرحلة الأخيرة لحل مشكلة البحث السياسي، ففي الواقع لا توجد طريقة علمية واحدة للكشف عن الحقيقة لأن طرق العلم تختلف باختلاف المواضيع، فقد استعمل مثلا كبار المفكرين فيما مضى مناهج عديدة إذ سادت الطريقة الإستنتاجية طويلا في مجال العلوم الطبيعية ليتبين فيما بعد بأنها غير كافية، ثم سادت المعادلات الرياضية لحد الإعتقاد بأنها كفيلة بحل أية مشكلة لتظهر بعدها الطرق التجريبية كطرق مثلى لكل الظواهر، وفي النهاية تأكد أن كل موضوع يحتاج إلى نوع معين من المناهج العلمية الملائمة له، فهناك البحث الخاص والبحث التطبيقي والبحث المكمل لبحث آخر والبحث المركز على الأساليب وغيرها.

**ثانيا: إجراءات التحليل العلمي التجريبي للواقع السياسي:**

ظهرت المقتربات للتعبير عن خصوصية الظاهرة السياسية، رغم أنها تحاول محاكاة المنهج التجريبي من حيث الملاحظة والفرض والتجريب كما هو متفق عليه من أجل التفسير والتوقع وبما يتلائم وطبيعة الظاهرة المدروسة، ويظهر ذلك في:

**1 - الملاحظة:**

تعني الملاحظة العلمية إدراك مادة البحث إدراكا متفكرا، أي تلك المصحوبة باستهداف الكشف عن حقيقة المادة الملاحظة، مع قدرة الباحث على متابعة هذا العمل بحكم ما تحقق له من مواهب مكتسبة في مجال بحثه.

ليس للملاحظة في علم السياسة خصائص معينة، فالباحث السياسي يلجأ في ملاحظته لأحداث الواقع السياسي إلى نفس إجراءات الملاحظة وأدواتها في علم الإجتماع مع مراعاة الطبيعة الخاصة لذلك الواقع السياسي، ومرد ذلك التشابه العام في طبيعة المادة الملاحظة في العلمين والتي هي علاقات إجتماعية يغلب فيها الطابع الكيفي على الكمي، وربما ذلك ما يعيق علم السياسة على استخدام الكثير من تقنيات البحث العلمي وأدواته المستقرة في العلوم الطبيعية، والتي استقرت إلى حد ما في بعض العلوم الإجتماعية كعلم الإقتصاد.

تتمحور الملاحظة الخاصة بالواقع السياسي في تجميع المادة التي ستكون مجالا للملاحظة المتفكرة، وعليه فإن فاعلية هكذا ملاحظة مرهونة بمجموعة مقتضيات أهمها مدى انبساط المراحل الزمنية التي تمثلها البيانات المجتمعة لدى الباحث، ومن هنا تظهر أهمية المكتسبات السابقة والبيانات التي جمعها آخرون، بالإضافة للإستفادة من جهود باحثين في علوم أخرى.

للملاحظة في البحث العلمي بصدد ظواهر علم السياسة الدور الأهم، وذلك نظرا لتواضع دور وأهمية التجريب حول تلك الظواهر نظرا لطبيعتها، ففي بعض الحالات قد تؤدي الملاحظة وظيفتها ووظيفة التجريب في نفس الوقت، أي الإدراك المتفكر للظاهرة المستهدفة والتحقق من صحة الفرض المستوحى من ذلك التفكر لعرضه على واقع تلك الظاهرة من ثنايا متابعة ملاحظتها، وهي لذلك **ملاحظة اختبارية**.

**2 - الفرض:**

للفرض مكانته الخاصة في المنهج العلمي التجريبي المرتبط بالإستقراء – كما سبق توضيحه-، وعليه يتعين على الباحث بعد تحديد مادة البحث التساؤل حول الواقع محل الملاحظة لتقديم إجابة مفترضة، وصحتها مرهونة بنتائج التجربة وإلّا عدَل عنه إلى فرض آخر، وثبوت الفرض وإن كان يعني التعبير عن الحقيقة إلّا أنها ليست حقيقة خالدة وهو ما يسمى بنسبية الحقيقة العلمية، أي أنها ممثلة للحقيقة طالما لم يتنكر لها الواقع.

والفرض المطلوب هنا هو الفرض ذا الطابع العلمي، أي أن الإجابة المفترضة يجب أن تكون قابلة للتحقيق الإختباري، ويتحقق ذلك برسم علاقة بين مؤشرات تكون قابلة للقياس لا أن تُعبّر عن وضع قيمي معين، **كالبحث مثلا** في علاقة مستوى الثقافة السياسية بمدى المشاركة في الحياة السياسية، فأطراف العلاقة هنا قابلة للقياس الإختباري.

**3 - التجريب:**

يعني التجريب التحقق من صحة الفرض، وإذا كان الأمر في العلوم الطبيعية يتم بعد تقديم الفرض في شكل قانون عملي والتجربة تعمل على مطابقة هذا القانون المفترض لواقع هذه العلاقة، إلا أن طبيعة الظواهر الإجتماعية عامة والسياسية بخاصة لا يمكنها تطبيق طريقة تحقيق الفرض هذه، أي طريقة **التجريب المعملي**، وعلى ذلك إلتجأ الباحثين المعنيين بمناهج البحث العلمي إلى تحقيق الفروض في شأن علاقات الواقع السياسي إلى المقارنة كبديل للتجريب، وذلك قصد البحث عن الإنتظام الذي تجري عليه علاقات الظواهر[[1]](#footnote-1)، وسيأتي تفصيل ذلك لاحقا.

لعله من المفيد هنا تأكيد ما سبق من خلال الإشارة إلى بعض المحاولات من بعض الدراسات السياسية لتطبيق **التجريب شبه المعملي** خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، من بينها دراسات "دافيد ايستون وروبرت هيس" حول التعليم السياسي للطفل الأمريكي والذي تبدأ تنشئته السياسية في مراحل مبكرة بارتباطه العاطفي برموز بلده وهيكل وصور نظامه السياسي قبل إدراكه للعالم السياسي بوقت طويل، ودراساتهم أيضا حول العلاقة بين الأسرة والإنتماء الحزبي[[2]](#footnote-2)، ودراسات "لوين ولبيت" حول السلطوية والديمقراطية باخضاع عينة من الأطفال للتجربة عبر فترة محددة وفي ظل أجواء شبيهة بواقع تلك الأنظمة وغيرها من الدراسات.

رغم تلك المحاولات يبقى التجريب بمدلوله الدقيق بعيد على أن يؤدي دور جوهري في تحقيق صحة الفروض في الدراسات السياسية، وذلك بحكم طبيعة موضوعاتها والعلاقات التي تحكم ظواهرها.

**المحاضرة الثانية: اقترابات دراسة السياسة المقارنة:**

إن استخدام الإقتراب في بحوث العلوم السياسية يتحدد من خلال:أولا- تحديد المقولات الأساسية أو الإفترضات التي يقوم عليها الإقتراب المستخدم، وثانيا- توضيح كيفية استخدامه من خلال إسقاط تلك المقولات على العناصر الأساسية للظاهرة محل البحث كما سيلي تفصيله:

1 - المقترب المؤسسي:

ظهر المقترب المؤسسي كرد فعل على المنهجين التاريخي والقانوني، حيث أدرك العديد من علماء السياسة أن الظاهرة السياسية هي أكثر من مجرد الأبعاد القانونية والدستورية، ومن ثم حدث تطور في بؤرة التركيز وأصبح الإهتمام منصب على دراسة الحقائق السياسية. تُركز الدراسة في هذا المقترب على **المؤسسة كوحدة تحليل**[[3]](#footnote-3)، وهو أقدم المناهج المستخدمة في معالجة الظواهر السياسية بحيث يُنظر إلى النظام السياسي من خلاله على أنه مرادف لنظام الحكم، أي مجموعة المؤسسات الرسمية التي تبين نظام الحكم وأساليب ممارسة السلطة، وهو ما يُوضحه دستور الدولة بأيّ شكل كان عرفي أو مكتوب، وبالتالي تنحصر الدراسة في إطار قانوني شكلي تهتم فيها بمجموعة الظواهر المتمحورة حول الدولة وأركانها، أشكال الحكومات وأنواعها من خلال طبيعة العلاقة بين السلطات، وكذا في أساليب إسناد السلطة[[4]](#footnote-4).

وقد مر المقترب المؤسسي بمرحلتين أساسيتين في تطوره التحليلي المنهجي:

- المرحلة التقليدية:

كان الإهتمام فيها منصبا على الدولة ومؤسساتها، وبالتالي تركزت الدراسة فيه وتميزت بالطابع الشكلي الذي يهتم بالمؤسسات الرسمية وتغلب عليه النظرة الوصفية والتاريخية والدستورية، ولهذا كان يوسم بالمقترب القانوني، وكان يتجاهل السلوك السياسي والسياق الإقتصادي والإجتماعي والإيديولوجي الذي تتحرك فيه المؤسسات، كما يتجاهل الفاعلين غير الرسميين كالطبقات الإجتماعية والقوى السياسية المختلفة.

- المرحلة الحديثة:

انبعثت فيها المؤسسة الحديثة في التسعينيات على يد السياسي الأمريكي "صمويل هنتجتون" في كتابه "النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة"، وبالتالي **أضحى المقترب يقوم على جملة من الوظائف من خلال إمكانية إجراء المقارنة بين المؤسسات داخل الدولة الواحدة أو بين الدول من خلال مجموعة من المحددات.**

لقد كان علماء السياسة ذوي الإتجاهات السلوكية والذين استعاروا اقتراب العلوم الطبيعية إسهامات مميزة في حقل السياسة المقارنة من خلال المقترب المؤسسي، فقد جمعوا إحصاءا **مثلا** عن الإنتخابات واستقصاءات الرأي العام والتصويت في المجالس النيابية لإسقاط بعض الإفترضات التي سادت لفترة طويلة بدون أن تُختبر فأضافوا إلى النظرية السياسية قاعدة تجريبية يمكن البناء عليها، وكذا فيما يخص دراسة القواعد الإجتماعية للسياسة وغيرها.

وعلى نفس المنهج قدم هنتجتون إطارا جديدا لقياس المؤسسة السياسية، فالمؤسسة عنده إقامة فاعلة وقادرة على اكتساب قدر يُعتد به من القيمة والإستقرار، وبالتالي اكتساب شرعية ذاتية وذلك جوهر عملية بناء الدولة، ولقياس مستوى المؤسسة طرح أربعة معايير هي: - **التكيف:** بمعنى قدرة المؤسسة على مواجهة التغيرات البيئية داخلية كانت أو خارجية، على مستوى الأشخاص أو في الوظائف، ومؤشرات التكيف هي العمر الجيلي والعمر الزمني والتغير الوظيفي. **التعقيد:** أي أن يكون للمؤسسة أكثر من وظيفة وتأثير ذلك على مدى استمرار المؤسسة وما تضمه من وحدات متخصصة، ولقياس درجة التعقيد مؤشرين هما درجة تعدد الوظائف ودرجة تعدد الوحدات. **الإستقلالية:** وتشير لمدى ذاتية وحرية المؤسسة في العمل وهو ما يقاس عن طريق الميزانية وشغل المناصب. **التماسك:** ويعني درجة الرضى أو الإتفاق بين أعضاء المؤسسة، وتقاس بالمؤشرات التالية: مدى وجود أجنحة داخل المؤسسة، درجة الإنتماء بالنسبة للأعضاء، درجة الإتفاق على الأهداف والمبادئ[[5]](#footnote-5).

وتتخذ الدراسة المؤسسية للنظام السياسي من خلال التناول الدستوري لنظام الحكم عدة أوجه تتلخص في التالي:

- الهدف من تكوين المؤسسة سواء كان الغرض عام أم خاص.

- اختصاصات المؤسسة كما يحددها دستور الدولة.

- علاقة المؤسسة بغيرها من المؤسسات في المجتمع (مسألة التعاون والصراع).

- أبنية المؤسسات والوحدات التي تضمها.

- الثقل النسبي للمؤسسات، وهي ظاهرة كانت ولا تزال موضوع لكثير من الدراسات المقارنة.

- توزيع الأدوار داخل المؤسسة.

- التغيُّر المستمر للمؤسسة والذي يعني التطوير أو الإطاحة بها أو دمجها في أخرى أو تقسيمها إلى أكثر من وحدة أو تغيير اسمها مع استمرار قيامها بنفس الوظيفة.

- حدود تأثير المؤسسات مع مقارنة نطاق ودرجة هذا التأثير من مجتمع لآخر.

وعلى الرغم من أن التحليل القانوني(المنهج المؤسسي) محدّد ومجرد، محدّد لتركيزه على الخصائص القانونية الدستورية للحكومة، ومجرد لتعامله مع الحكومة باعتبارها شيء منعزل عن البيئة أو إطارها الإجتماعي بل وحتى عن الأشخاص القائمين عليها، على اعتبار أن الإهتمام بالنشاط الإنساني ينطوي على خطر تلاشي خصوصية علم السياسة إذ يصبح بلا موضوع يميّزه عن العلوم الإجتماعية الأخرى، وعلى ذلك ورغم تراجع المنهج أمام التيارات الراهنة في حقل السياسة المقارنة والتي لا تهتم كثيراً بالتناول الدستوري لنظام الحكم يبقى للمنهج أنصاره.

**2 - إقتراب الجماعة:**

شهد حقل العلوم السياسية تطورا ملحوظا في أعقاب الحرب العالمية الثانية عجزت معه المناهج التقليدية لعلم السياسة عن استيعابه والإحاطة بمختلف الظواهر السياسية الجديدة المصاحبة له، الأمر الذي برزت معه حاجة ملحة لتطوير مناهج البحث بعيدا عن المناهج التقليدية المستقاة من كونه فرع من فروع العلوم الإجتماعية، فاستحدث بدلا من ذلك اقترابات أخرى جديدة أكثر قدرة على فهم هذه الظواهر والإحاطة بها[[6]](#footnote-6).

تركز دراسات الجماعة على مجموعات الأفراد التي تتفاعل فيما بينها سعيا نحو أهداف سياسية مشتركة، أي أن الإهتمام ينصب على الجماعة وليس على الفرد ما دام يُفترض أنها تؤثر في الحياة السياسية أكثر منه، وعليه **تُعد الجماعة وحدة التحليل الأساسية**، ذلك أن التنافس المستمر بين الجماعات يحدد طبيعة نظام الحكم، ويتوقف التغير في النظام السياسي على التغير في تكوين الجماعات وهذا الإفتراض الأساسي الذي يقوم عليه المقترب. المقصود بالجماعة هنا تلك الوحدة الإجتماعية التي تتكون من مجموعة أفراد يتم بينهم تفاعل إجتماعي وعلاقات إجتماعية وتأثير إنفعالي ونشاط متبادل على أساسه تتحدد الأدوار والمكانة الإجتماعية للأفراد وفق معايير وقيم الجماعة، اشباعا لحاجياتهم وتحقيقا لأهداف الجماعة دائما[[7]](#footnote-7).

يُعبّر الواقع السياسي من هذا المنظور على شبكة كبيرة من الجماعات والتي تدخل في تفاعلات بينها تأخذ شكل الضغوط والضغوط المضادة بين جماعات كبيرة وأخرى صغيرة، رسمية وغير رسمية، مترابطة أو غير ذلك، والعلاقة بين كل تلك الجماعات ودرجة تأثير كل منها على النظام مع قدرة وحدود كل واحدة، هذه الشبكة المعقدة من التفاعلات المستمرة تحدد في النهاية حالة النظام السياسي، والتنافس بين الجماعات يُحدد من يحكم، والفرض الأساسي للإقتراب مفاده أن التغيُر في النظام السياسي يتوقف على التغير في تكوين الجماعات[[8]](#footnote-8).

يُقدم ألموند وباول تصنيفا للجماعات يتحدد في: الجماعات المصلحية الترابطية وهي الجماعات التي تسعى للتأثير في القرارات السياسية من أجل مصالح أكثر عمومية مجتمعية، وجماعات مصلحة غير ترابطية وهي التي تتميز بالتنظيم المحدود وافتقاد النشاط المستمر، وجماعات مؤسسية وهي التي تتواجد داخل التنظيمات الرسمية كالأحزاب السياسية والهيئات التشريعية والجيش والإدارة وغيرها وتضم أفرادا أكثر حرفية ولها وظائف سياسية واجتماعية محددة، وجماعات مصلحة أنومّية والتي تفتقد المعايير القيمية للسلوك وتتغلغل عفوياً في النظام السياسي من خلال أدوات غير تقليدية أو عنيفة كأعمال الشغب وغيرها[[9]](#footnote-9). وعلى ذلك يكشف إقتراب الجماعة عن القوى الفعلية المحركة للنظام السياسي، **ففي نظم العالم الثالث بالتحديد حيث المؤسسات القانونية محدودة التأثير يتمتع تحليل الجماعة بإمكانية أكبر على تفسير عملية صنع القرار والسياسات العامة،** وهو أمر يمكن استخدامه على مختلف النظم السياسية، في حين يفوق تأثير الجماعلت الرسمية تأثير الجماعات غير الرسمية في المجتمعات التي بلغت مستويات متطورة من المؤسسية السياسية في عملية صنع القرار.

إن التركيز على الجماعات المختلفة رسمية كانت كنقابات العمال ومنظمات رجال الأعمال وغيرها، أو غير رسمية كالجماعات الإثنية في الولايات المتحدة الأمريكية **مثلا**، والجماعات الدينية في بعض أقطار العالم الإسلامي، والجماعات العرقية كما في العراق، ذات قيمة تحليلية كبيرة بالنسبة للنظام السياسي باعتبار أن مطالبها تمثل المدخلات الأساسية بالنسبة لتلك النظم، وعليه فالحديث عن أبنية صنع القرار في عديد من المجتمعات لن يكون ذا جدوى من دون التطرق إلى الجماعات المختلفة ووسائل تعبيرها عن مصالحها.

لقد مَثّل بذلك منهج الجماعة رد فعل على الدراسات التقليدية الخاصة بالتحليل القانوني للنظم السياسية، بالإضافة لمحاولة تحويل اهتمام علم السياسة من التحليل المعياري إلى التحليل الإمبريقي، وقد أُدخل هذا الإقتراب في دراسة النظم السياسية من خلال آرتر بنتلي في تحليله للعملية الحكومية باستخدام تحليل الجماعة على نحو نظري متطور، ثم أعطي دفعة قوية من خلال إسهامات جديدة في التحليل النظري للجماعة على يد مجموعة من الدارسين أمثال ألموند وتروفان وغيرهم.

ثم ظهرت إسهامات "مانكر ألسون" من خلال نظرية السلع الجمعية والتي ساهمت بدفع التحليل في ميدان السياسة المقارنة، وخلاصة فكرته وجود منافع عامة في أي جماعة يستفيد منها كل الأعضاء كالدفاع مثلا، رغم أنه لم يقدم أنماط لكافة الجماعات وإنما لقطاع فقط قصد تسليط الضوء على نمط تفاعل الأفراد داخل الجماعة، وبالتالي يحدد المنهج جوهر العملية السياسية بتساؤلاته حول ديناميكيات صنع القرار ونمط توزيع السلع والخدمات، بالإضافة لمساعدة الباحث في تحديد الأنماط المختلفة للجماعات وكيف ترتبط بالنظام السياسي، وصور التفاعل بينها وبين مؤسسات الحكم، وبالتالي فهو يثير مجموعة من التساؤلات قصد الوصول إلى تعميمات بشأن مختلف النظم السياسية والتي تدور في مجملها حول:

- العلاقة بين الجماعات الرسمية وغير الرسمية، وتأثير ذلك على النظام السياسي.

- علاقة قدرة الجماعات غير الرسمية على الإستمرار، وتأثير ذلك على استقرار النظام السياسي.

- علاقة الجماعات المختلفة بعمليات التحيث والتنمية.

وبذلك يتحدد إفتراض النموذج الأساسي على أن **السياسة العامة تتخذ مسارها من قبل الجماعة التي تتعاظم درجت تأثيرها من خلال عوامل القوة**، باعتبار أن الجماعة هي الجسر القائم بين الحكومة والأفراد، وأن التفاعل بين الجماعات يشكل مركز السياسات العامة[[10]](#footnote-10).

**3 - إقتراب النخبة:**

يعتبر اقتراب النخبة واحدا من نظريات المرحلة الإنتقالية ما بين التقليدية والسلوكية، وإن كانت قد استطاعت الإستمرار والحفاظ على الحيوية المنهجية والإقتدار التحليلي طوال المرحلة السلوكية وما بعدها، وذلك لما تتميز به من دقة في تحديد المدخل المناسب لفهم ظواهر النظم السياسية وتحليلها، وعلى ذلك يُعد إقتراب النخبة تحديا للمنهج القانوني بتركيزه على سلوك عدد صغير من صناع القرار وليس على مؤسسات الحكم، كما يتحدى منهج الجماعة من حيث إبراز نفوذ وتأثير جماعة واحدة بعينها والتي تصنع القرارات، وعلى ذلك يدّعي أنصار المنهج أن التحليل المقارن للنخبة عبر الزمان والمكان أكثر ملائمة في الدراسة السياسية المقارنة.

يقوم الإقتراب على افتراض أن الظاهرة السياسية تابعة لظواهر أخرى ومن ثم فإنه لا يمكن فهمها في ذاتها، وإنما من خلال تحليل الظواهر المستقلة التي أوجدتها، فالنظام السياسي متغير تابع للنظام الإجتماعي، وعليه وجب فهم وتحليل البنية الإجتماعية القائمة على افتراض وجود جماعة صغيرة تسيطر على المجتمع والدولة وتتركز فيها القوة، فتشكل الظاهرة السياسية وتحدد أبعادها، وعلى هذا الحال يكون من الضروري أن ينصب التحليل العلمي على هذه الجماعة، فهي المدخل الأنسب لفهم وتحليل العملية السياسية والنظام السياسي في مجمله، وبذلك يختلف الإطار التحليلي لاقتراب النخبة عن باقي الإقترابات في حقل السياسة المقارنة والتي تنطلق من التسليم باستقلالية الظاهرة السياسية وإمكانية فهمها وتحليلها بالإعتماد فقط على بنيتها الداخلية وتفاعلاتها الذاتية وطبيعة العلاقة بين مكوناتها[[11]](#footnote-11).

يُقسم إقتراب النخبة المجتمع إلى حكام ومحكومين مع تركيزه على الأقلية التي تستأثر بالقوة السياسية وتتخذ القرارات، إنها مجموعة متماسكة تتفق لها السيطرة نتيجة إمتلاكها لأحد عوامل القوة العسكرية أو الإقتصادية أو الرسمية أو المعرفية، ونتيجة حيازة أعضائها لشيء ما يقدّره المجتمع يتحدد وضع النخبة بالإضافة لما لديها من قدرات تنظيمية كبيرة مع بساطة وسائل الإتصال، وعلى ذلك حدد رواد التحليل النخبوي كباريتو وموسكا وميشلز مبادئ عامة تحكم هذا التحليل كعدم عدالة توزيع القوة السياسية، تجانس النخبة، ووحدة مصالحها وولاءاتها، الحفاظ على الذات وغيرها.

ومن خلال هذا التقسيم الأفقي الترابي للمجتمع على أساس أنه بنية هيراركية مقسمة إلى مراتب أو طبقات بناءا على معايير معينة قد تكون إقتصادية أو غير ذلك، ولكنها في جميع الحالات لا تعترف بالتقسيم الرأسي أو إلى أعراق وأديان وجماعات إثنية وأقاليم، وحيث أن هذه التقسيمات لا تؤثر في بنية المجتمع من الزاوية الأفقية على أساس أنه مقسم إلى مراتب ودرجات يسودها منطق الصراع والتنافس لأن بعضها يحكم والآخر يُحكم، إلّا أن هذا الصراع هو الذي يحدد محتوى واتجاه العملية السياسية، ومن ثم فلكي نفهم النظام السياسي لا بد من تحديد طبيعة وهيكل التقسيم الأفقي للمجتمع، ونوع أو نمط العلاقة بين المراتب العليا والدنيا والخصائص الأساسية للفئة الحاكمة.

ثم إن الإقتراب يفترض تركز القوة في يد أقلية، **بحيث تُعتبر النخبة والتعددية على طرفي نقيض من الناحية المعرفية،** حتى وإن كان توزيع القوة وتشتيتها بين الأفراد في إطار التعددية يكون توزيع غير متساو إلّا أنه لا يعدم أي فرد في المجتمع أن يجد وسيلة يؤثر بها على النظام السياسي، وهو الأمر الذي دفع "بوترمور" لتطوير مفهوم **النخبة المضادة** جنبا إلى جنب مع النخبة الحاكمة، وقصَد من ذلك إيجاد علاقة اتصال ضمني بين مذهب النخبة ومذهب الأغلبية والتعددية.

ورغم اتفاق منظروا النخبة على ضرورة وجود أقلية مسيطرة دائما على البناء السياسي للمجتمع، إلا أنهم اختلفوا حول المفاهيم التي توصف بها هذه الجماعة وحول عددها وتكوينها الداخلي، مصادر قوتها وكيفية حفاظها على بقائها واستمرارها. فحتى المفهوم المحوري يشهد عدم اتفاق: النخبة، الطبقة السياسية، الصفوة...، بل يُفرق كارل دوتش بين النخبة العليا والوسطى والهامشية، وبين النخبة الوظيفية والمهنية وبين النخبة السياسية، والطبقة السياسية[[12]](#footnote-12).

وينسحب هذا الإختلاف على مصدر قوة هذه الجماعة فيما إذا كانت القوة الإقتصادية، أو العوامل المتعلقة بالصفات الشخصية بدل الإقتصادية "مفهوم الرواسب" عند باريتو، أو القوة العسكرية، أم الدينية، والإختلاف أيضا حول كيفية محافظة النخبة على الإستمرار والإستقرار فيما بين الدوران الداخلي أو الخارجي[[13]](#footnote-13).

إن اعتبار النخبة المدخل المناسب لدراسة الظواهر السياسية يقتضي توضيح والوقوف على مجموعة محددات أساسية **– أو مؤشرات -** ينبغي البحث فيها عند دراسة الظاهرة السياسية من خلال هذا المنظور قصد تفسيرها، وهي: الخلفية الإجتماعية سواء كانت عرقية أو طبقية أو دينية أو تعليمية أو إقليمية...، السلوكات الإجتماعية والقيم التي يتبنونها، تصوراتهم للعالم واتجاهاتهم نحو الأحداث (بالإعتماد على تحليل المضمون)، الخصائص الشخصية من خلال تحليل السلوك الفردي.

هي إذن مجموعة متغيرات تتحدد أوزانها حسب معطيات كل حالة والإمكانات الكامنة فيها والقادرة على تحليل الأنظمة السياسية، حيث أن التركيز على قمة النظام يمكّن من فهم الظاهرة كما هي عليه، ويلتقي التحليل فيه مع طبيعة الأشياء في الواقع السياسي، فهناك دائما جماعات محدودة تسيّر التاريخ وتقود الأمم وتصنع مصيرها تغييرا أو إصلاحا.

إن النظام السياسي مرتبط بطبيعة النخبة وتوجهاتها، فهو في تغير وتحول طبقا لتحولاتها الداخلية أو استبدالها بأخرى، ومن ذلك يكون **اقتراب النخبة مدخلا أكثر صلاحية وملائمة لتفسير وتحليل كثير من الظواهر كالتحديث والتنمية، بل ولفهم بعض الأنظمة في مجملها كالأنظمة السياسية العربية** باعتبار النخبة فيها مفتاح لفهم العمليات المتعلقة بها والنابعة منها.

**4 - إقتراب الطبقة:**

جاء تحليل الطبقة متأخرا بعض الشيء في إطار المدرسة السلوكية باعتبارها مدرسة غربية أو أمريكية على وجه التحديد، وعليه لم يكن مقبولا لديهم التحليل الطبقي لارتباطه بالماركسية وقيامه على مفهوم الثورة.

يرتبط تغير النظام السياسي في التحليل الطبقي بالتغير في البناء الإجتماعي، مع أن كل مجتمع هو تعبير عن مجموعة شرائح أي احتوائه على إنقسام وتمايز رأسي مع عدم إمكانية التداخل في هذا التمايز، بحيث يشكل النظام التمايزي المحددات الرئيسية للصراع في المجتمع. إن تباعد الطبقة العليا عن الدنيا نتيجة اتساع الطبقة الوسطى يؤدي في النهاية لاستقرار النظام السياسي، وهي المقولة التي شهدت اهتماما متزايدا في السنوات الأخيرة بدراسة الظواهر السياسية نظرا لارتباط التحديث والتنمية بقضايا الطبقات والبناء الإجتماعي على عكس ما يراه إقتراب النخبة من أنها عمليات تخص صانعي القرار[[14]](#footnote-14).

وقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بالمدخل الطبقي في دراسة الظواهر السياسية، يشهد لهذا الإهتمام مجموعة من الدراسات النظرية الحديثة لنخبة من علماء السياسة أمثال جيمس بيل "التحليل الطبقي وجدل التحديث"، وجيمس بيتراس "البناء الطبقي وآثاره على التنمية السياسية"، والدراسات التطبيقية كدراسة يوتومور حول «الطبقات في المجتمع الحديث: نماذج عن بعض بلدان العالم الثالث»... .

يتحدد التحليل الطبقي من خلال **مجموعة الأسئلة التي ينطلق منها البحث**، وتدور حول: تحديد الطبقات الموجودة في المجتمع محل الدراسة، خصائصها، أسس تحديد إنتماء الفرد للطبقة، أنماط العلاقات فيما بين الطبقات وأثرها على البناء الإجتماعي، وحول العلاقة بين البناء الطبقي والبناء السياسي، أنماط الصراع وأنماط التفاعل، ثم التساؤل أخيرا حول كيف ومتى يؤدي الصراع الطبقي إلى الثورة؟

ففي كل مجتمع طبقتان رئيسيتان متصارعتان، هذا الصراع يفسر ديناميكيات التغير عبر التاريخ، ثم إن هذا التفسير لا يقتصر على الوضع الداخلي للدول، بل يُستخدم حتى في تفسير الصراعات الدولية كما هو الحال مع الحرب الباردة، وبالإضافة لكل ذلك يُعد الإسهام الطبقي بشأن **العلاقة بين الدولة والمجتمع** من أهم إسهاماته المعرفية في التحليل السياسي، فالنظرية الطبقية تدرس السياسة كظاهرة إجتماعية ونسق فرعي يعمل في علاقة وثيقة مع باقي الأنساق الإجتماعية الأخرى، خصوصا منها الإقتصادية والذي غالبا ما يؤدي **إلى أزمة أو حالة إنقطاع في هذه العلاقة والتي من شأنها خلق الحركات الإجتماعية والإنتفاضات الشعبية والثورات وحدوث التحولات في النظم، والتغيرات السياسية أو الثورات الديمقراطية** والتي لا يمكن فهمها بمعزل عن سياقها المجتمعي، أو حتى تجديد السلطوية، ومن كل ذلك أسهم هذا التحليل في ظهور ما بات يعرف بما بعد السلوكية والخاصة باقترابات التبعية والإقتصاد السياسي والماركسية الجديدة[[15]](#footnote-15).

يعتبر التحليل الطبقي نموذج معرفي متميز عن غيره من الإقترابات ذات التوجهات الغربية، فهو يُخرج دراسة النظم من المثالية السكونية إلى تحليل حركي يدرس الظاهرة الإجتماعية، وإن كانت إقترابات النخبة والجماعة تمثل بديل للتحليل الطبقي في بعده العلمي مع تطابق معرفي مع مقولات وافترضات التحليل الطبقي في بعده الإبستمولوجي، لتقدم في مجملها نماذج للتحليل المقارن للنظم بتوجهات أكثر واقعية رؤية ومنهجا في إطار التحليل السلوكي أو تطبيق المنهج السلوكي في التحليل، والذي أحدث تحولات أساسية في علم السياسة التقليدي بنقل البحث من مجرد محاولات محدودة إلى مرحلة البحث المنهجي الذي يهتم عادة بالإفتراضات والإجراءات، وبطرق التفسير وطبيعة النتائج المتوصل إليها، كل ذلك عبر اتخاذ وحدات جديدة للتحليل كمناهج وأدوات تحليل جديدة في إطار الإهتمام المتزايد بالمنهج العلمي في السياسة كما يقول غابريال ألموند[[16]](#footnote-16).

لقد تمكن إقتراب الطبقة أن يتجاوز حد الوصف إلى التحليل والتفسير باعتباره أكثر المناهج قدرة على تفسير **ظواهر مثل** التغيير الثوري والصراع والعنف وغيرها، مع قدرته على المقارنة لاشتراك كل المجتمعات في خاصية الإنقسام الطبقي، رغم أن مشكلته الأساسية تكمن فيما يقتضيه من كم هائل من المعلومات والبيانات حول كل ظاهرة وهو أمر لا يسهل في كل الحالات.

5 - إقتراب التحليل النظمي- النظرية العامة للنظم:

لقد كان اقتراب التحليل النظمي أحد أهم الإقترابات المستحدثة في نطاق الدراسات السياسية والذي بدأ في التبلور نهاية الخمسينيات، رغم أن إدخال مفهوم تحليل النظم إلى نطاق دراسة الظواهر السياسية جاء متأخرا، كما لم يكن ذلك بطريقة مباشرة بل من خلال علماء الإجتماع من أمثال بارسونز وغيره ممن قاموا بتطوير مفهوم النظام الإجتماعي، ومن ثم تمكن عدد لا بأس به من علماء السياسة أمثال ايستون وألموند وميتشيل وكولمان من تطوير واستخدام اقتراب تحليل النظم في الدراسات السياسية من خلال دورهم البارز في الحركة الفكرية التي استهدفت توحيد العلوم في إطار النظرية العامة للنظم- في إشارة لطابعها المنهجي-.

تجذر الإشارة هنا إلى الفرق بين تحليل النظم والنظرية العامة للنظم، ففي الحين الذي يشير فيه الأول إلى المجموع الذي يعمل ككل نتيجة الإعتماد المتبادل بين عناصره أي النظام، فإن الثاني يهتم أو يشير إلى المنهج الذي يسعى لاكتشاف كيف يحدث ذلك في مختلف النظم، وبالتالي فهي تمثل أداة أو طريقة لبناء النماذج عن العلاقات التي تنتج عن التفاعل سواء بين الأجزاء المنفصلة أو عندما تُدرس الأجزاء في إطار النظام، يخص هذا النظرية بتطبيقها في السياسة المقارنة والسياسة الدولية على حد سواء.

يقوم الإقتراب على فكرة وجوب تبسيط الحياة السياسية المعقدة والمركبة، والنظر إليها تحليليا على أساس آلي منطقي باعتبارها تمثل مجموعة من التفاعلات التي تتم في إطار النظام السياسي من ناحية، وبينه وبين بيئته من ناحية أخرى، وعليه تميل الجماعات من خلال هذه الرؤية إلى أن تكون كيانات مستمرة نسبيا **تعبر عن مجموعة من العناصر أو المتغيرات المتداخلة وذات الإعتماد المتبادل فيما بينها، والتي يمكن تحديدها وقياسها** على اعتبار أن لهذه الكيانات حدود مميزة تفصلها عن بيئاتها، فضلا عن تميّز كل منها بمجموعة من العمليات المختلفة، خاصة عندما يتعرض النظام للإضطراب من داخل أو من خارج حدوده[[17]](#footnote-17).

من كل ذلك كانت لفكرة النظام كإطار تحليل بما يتضمنه من علاقات ومفاهيم نظرية لها دلالات تطبيقية، ومن ثم مثلت نقطة البداية الحقيقية في تطوير الدراسات السياسية القائمة أساسا على الطابع الديناميكي للتفاعلات السياسية الموجهة أساسا نحو التخصيص السلطوي للقيم، تبدأ هذه الدائرة الديناميكية بالمدخلات والتي تنتهي بالمخرجات وتقوم التغذية الإسترجاعية بالربط بين نقطتي البداية والنهاية، وتفصيل ذلك أن الإطار التحليلي للنظام السياسي يقوم على مجموعة من “الفروض” التي تقوم بدورها على مجموعة من المفاهيم المتعلقة بمجموعة من المتغيرات السياسية الهامة التي توضح الخصائص الرئيسية للنظام السياسي، ولأنه من الصعوبة بمكان الوصول إلى نظرية عامة وشاملة، فإنه يمكن الإستعاضة عن ذلك بتطوير مجموعة مترابطة منطقيا من المفاهيم في إطار متكامل وعلى درجة عالية من التجريد، تمكّن من القيام بالتحليل وبتوجيه الإهتمام نحو المحددات الرئيسية للسلوك السياسي.

فمفهوم النظام كأداة تحليل يستعمل في مجالات عديدة ومختلفة بما يعكس مدى ملائمة الإقتراب واستيعابه لمجموعة كبيرة من المواضيع والظواهر وعلى مختلف المستويات:

- فقد يستوعب المفهوم الدلالة الجغرافية: كنظام دولي أو نظام إقليمي أو نظام وطني. ويندرج تحت النظام الدولي قطاعات أخرى تمثل أيضا أنظمة فرعية.

- وقد ينصرف لطبيعة المفهوم: فيتحدد بالنظام السياسي أو الإقتصادي أو الإجتماعي وغيرها.

- وبالوجهة الإيديولوجية يتحدد في : نظام رأسمالي، إشتراكي...

- أو حتى المعنى الوظيفي: كنظام الأمن مثلا[[18]](#footnote-18).

لقد أصبح التحليل النظمي من أكثر المناهج استخداما في دراسة النشاط السياسي من حيث مكّن من دراسة الحياة السياسية كنظام، أي أن التفاعلات السياسية في أي مجتمع تشكل نظاما للسلوك، وبهذا تتحدد حدود النظام وكيفية تحديد أهدافه وتحقيقها وقدرته على التكيف، ومن خلال كل ذلك تدعم التحليل النظمي بمجموعة كبيرة من المفاهيم التي يمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات كبرى:

- مفاهيم ذات طابع وصفي كالتكامل والإعتماد المتبادل والحدود والمدخلات والمخرجات وغيرها.

- مفاهيم ذات بعد ديناميكي للنظام كمفاهيم التكيف والتغيير والنمو والأزمة.

- مجموعة مفاهيم تتعلق بضبط وتنظيم وبقاء النظام كالإستقرار والتوازن والتغذية العكسية.

هي إذن مجموعة مفاهيم تشير إلى متغيرات الحياة السياسية، فمفهوم النظام كوحدة تحليل رئيسية في اقتراب التحليل النظمي يتولد عنه مفهوم آخر هو النظام الفرعي، إذ أن النظام قد يُعتبر نظاما في حد ذاته كما أنه قد يُعتبر نظام فرعي في إطار نظام أعلى مستوى منه، وعلى ذلك كان للإقتراب أهمية تحليلية كبرى[[19]](#footnote-19). والبيئة كمفهوم تشير إلى كل ما هو خارج إطار النظام السياسي ولا يدخل في مكوناته، ولما كانت فكرة النظام السياسي لا تعدو أـن تكون فكرة تحليلية، فإن الفصل التعسفي بين النظام السياسي والأنظمة الإجتماعية الأخرى لا وجود له، وذلك يعني أن النظام السياسي يتأثر ببيئته ويؤثر فيها من خلال مجموعة المدخلات والمخرجات.

يرتبط بمفهوم البيئة بالمعنى المشار إليه سابقا مفهوم الحدود، والتي تعني ضرورة وضع نقاط تصورية توضح مناطق انتهاء الأنظمة الأخرى وبدأ حدود النظام السياسي ما دام النظام السياسي لا يوجد في فراغ، وبالتالي تتم عملية تأثير وتأثر النظام السياسي مع البيئة عبر الحدود، وهذا الأمر يختلف من مجتمع إلى آخر بحيث تتأثر عملية التفاعل هذه بالأوضاع والقيم الإجتماعية والثقافية السائدة بحسب إضافات "ألموند وباول"، في إطار تطويرهم لاقتراب تحليل النظم ليتلائم ودراسة المجتمعات المختلفة[[20]](#footnote-20).

وحول ما يتلقاه النظام السياسي من بيئته والتي تتحدد في مفهوم المدخلات، فهي تشير إلى مجموعة الرغبات الإجتماعية خاصة منها المتعلقة بكيفية توزيع القيم وتحقيق أهداف المجتمع سواء كانت عامة أو محددة، مباشرة أو غير مباشرة، بالإضافة للمواقف من النظام. من كل ذلك استطاع "ألموند وباول" الإستفادة من نموذج ايستون بتحديد وظائف النظام السياسي على مستوى المدخلات والتي تعبّر عنها المفاهيم الجديدة **كالتنشئة السياسية والتجنيد السياسي والتعبير عن المصالح** وتجميع المصالح، ويضيف "وليم متشل" للمدخلات عنصر ثالث وهو الموارد بمختلف أشكالها[[21]](#footnote-21).

أما مفهوم المخرجات فيتحدد في مجموعة القرارات والسياسات ذات الصفة الإلزامية، والتي تستلزم بدورها ثلاث وظائف تعبّر عن مفاهيم خاصة مرتبطة بالمخرجات وهي وظيفة صنع القرار وتنفيذ القرار والتقاضي حول القواعد.

التحويل هي عملية تشمل مجموعة من الأنشطة والتفاعلات التي يتم بمقتضاها تحويل المدخلات إلى مخرجات، ويقصد بالتغذية الإسترجاعية العملية التي بمقتضاها يتم ربط المدخلات بالمخرجات، أي عمليات التأثير الإسترجاعي للمخرجات على المدخلات، وبالتالي تمنح النظام السياسي طابعه الديناميكي المستمر.

بالإضافة لكل ما سبق، هناك مفاهيم توضح الخطوط العريضة لأبنية النظام السياسي وحركته كمفهوم النظام المغلق أوالنظام المفتوح، أو المفاهيم المرتبطة بالتنظيم الداخلي كمفهوم التكامل والإعتماد المتبادل والتكيف والتعلم والنمو والتدهور والأزمة والإنهيار...، ومفاهيم حول بقاء النظام السياسي كالإستقرار والتوازن.

**لقد شكلت المفاهيم السابقة جملة من المتغيرات التي أسهمت ومكنّت الإقتراب من تقديم مجموعة من الإفترضات التي يقوم عليها البحث السياسي، أهمها**[[22]](#footnote-22):

- العملية السياسية عملية آلية ديناميكية تتم بين مكونات النظام المختلفة وبين معطيات البيئة المحيطة.

- تستمر الأنظمة السياسية في عالم يتضمن عناصر التغير وعناصر الإستقرار من خلال دورة حياة الأنظمة – مجموع الوظائف السابق الإشارة لها –.

- التفاعلات السياسية في إطار النظام السياسي تتم استجابة للتأثيرات البيئية.

- بما أن الحياة السياسية تمثل نظاما مفتوحا، فإن المطالب تقدم لنا أحد عناصر فهم الطرق التي من خلالها تُحدث البيئة الكلية انطباعها على عمليات النظام.

- تفرض البيئة ضغوطا على النظام، ورغم المشكلات التي تثيرها البيئة إلّا أن الإقتراب يؤكد إمكانية تحليل البيئة عبر الإهتمام بمجموع المدخلات التي يمكن استخدامها كمؤشرات تلخص المؤثرات الأكثر أهمية من حيث مدى إسهامها في خلق التوتر الذي يعبر الحدود من البيئة إلى داخل النظام السياسي.

- هناك علاقات أساسية بين متغيرات النظام السياسي وبين عوامل البيئة بما يحقق التكيف، إشارة لمختلف الظواهر الإمبريقية كالتعبير عن المصالح وجماعات الضغط أو تجميعها والأحزاب... والتي تتحدد في البداية على شكل رغبة أو شعور أو حاجة غامضة وإلى اللحظة التي تجد فيها طريقها للقرارات والسياسات.

وبكل ذلك كان لاقتراب تحليل النظم كبير الأثر في إثراء علم السياسة بعدم اقتصاره في التحليل على المؤسسات الرسمية، وتركيزه على الجانب التحليلي لا القانوني، ثم إن الإقتراب يُعبّر عن استراتيجية عامة أو إطار تحليلي لدراسة الظاهرة السياسية بتحديد نقاط تركيز للدراسة، مع التأكيد على أهمية الإطار النظري لأي بحث سياسي على اعتبار أن البحوث التجريبية دائما بحاجة إلى خلفية نظرية تعتمد عليها، كما يحدد كيفية معالجة الموضوع المراد الإقتراب منه، ويحدد وحدات التحليل المستخدمة، وعليه أصبح من الممكن القياس وعدم الإقتصار على مجرد مقارنة الأنظمة عن طريق وجود أو عدم وجود خاصية ما، بل القياس الدقيق لخصائص محددة **من خلال المفاهيم ذات المؤشرات الدالة والقابلة للقياس**، وعليه كان الإقتراب من أكثر المناهج استخداما في دراسة النشاط السياسي، بل واعتمدت عليه بعض المناهج المستخدمة بتبني مفاهيمه ومقولاته الأساسية كالنمهج البنائي الوظيفي ومنهج الإتصال.

**6 - التحليل البنائي الوظيفي:**

طرح كثير من علماء السياسة وفي مقدمتهم جابريال ألموند إطار جديد لدراسة النظم السياسية وهو الإطار الوظيفي والذي يركز على ثلاثة متغيرات أساسية وهي البنية والوظيفة والنظام. تشير البنية إلى الأنشطة القابلة للملاحظة والتي تشكل النظام السياسي، وهي أنشطة منتظمة الحدوث يُعبَّر عنها بالأدوار. وتعني الوظيفة مجموعة الأنشطة الضرورية لبقاء واستمرار النظام ككل، وأن أهداف النظام السياسي تتحقق عندما تنجز الأبنية الوظائف المحددة لها.

يُعرّف ألموند النظام السياسي على أنه نظام للتفاعلات الموجودة في كل المجتمعات والتي تتعلق بوظيفتي التكامل والتكيف داخليا وخارجيا، عن طريق استخدام الإكراه المادي المشروع[[23]](#footnote-23)، وعليه تكون عناصر النظام السياسي عنده هي: الإعتماد المتبادل والحدود والشمول، وإذا كانت الأولى والثانية تعتبر امتدادا لتصور دافيد ايستون السابق تفصيله، فإن الشمول يُفيد أن النظام السياسي يستوعب كافة الوظائف الضرورية لبقائه والتي تتصل بالإكراه المادي **المشروع، وأن بنيته تتعدى المؤسسات السياسية إلى أبنية أخرى، وبذلك كان المقترب يتيح إمكانية المقارنة بين النظم تبعا لمؤشرات قياس البناء السياسي ومدى تمايز مؤسساته السياسية من حيث العناصر الحديثة أو التقليدية فيها**[[24]](#footnote-24).

لقد انطلق جابريال ألموند في مقتربه التحليلي من الفكرة التي أسماها دافيد إيستون بتحول الوظائف، أي الطريقة التي يُحوّل فيها النظام السياسي المدخلات إلى مخرجات، ليبحث من خلالها العلاقة بين هذه الوظائف والبنى الخاصة، بما يُصيغ في النهاية بدائل السياسة العامة.

جوهر التفسير الوظيفي هو دراسة النشاط أو مجموعة الأنشطة التي يستلزمها استمرار النظام موضوع البحث، فالنظام يتكون من عدة أبنية تؤدي وظائف متعددة وضرورية، وأي فشل لتلك الأبنية في أداء الوظيفة يؤدي لعدم التوازن الوظيفي، إذ أن أي بناء سياسي تنبثق أهميته من تفاعله مع غيره من الأبنية على النحو الذي يؤدي لاستقرار واستمرار النظام السياسي. وإلى جانب مفهوم الوظيفة يتضمن التحليل البنائي الوظيفي عنصرين على قدر من الأهمية هما: التداخل والذي يعني التأثير المحتمل لتغير أحد الأجزاء على كامل النظام، والتوازن من خلال تغيير نمط أداء الوظيفة في حال تغيير إحدى الأبنية، ومن ذلك تظهر الأهمية النسبية للإقتراب في الخصائص التي حددها للنظم السياسية والتي تمكّن من المقارنة بينها.

تعتمد هذه المقاربة عند ألموند على افترض بأن جميع الأنظمة السياسية تشترك في أربع خواص عامة يمكن استعمالها كأساس للمقارنة، وهي:

- مهما بلغت درجة نشاطات البنى السياسية للأنظمة المختلفة فإن المقارنة بينها تكون على أساس الشكل ودرجة التخصص البنيوي.

- بما أنه يتم أداء نفس الوظائف في جميع الأنظمة، فإن مقارنة الأنظمة تكون من حيث تكرارية أداء هذه الوظائف، وأنواع البنى التي تقوم بأدائها، وكيفية هذا الأداء.

- تختلف الأنظمة السياسية فقط في درجة السيطرة النسبية.

- مهما بلغت درجة تخصص البنى السياسية في المجتمعات فهي تقوم بوظائف متعددة[[25]](#footnote-25).

بعدها ينتقل ألموند إلى تحديد وظائف النظام السياسي فيميّز بين ثلاث مستويات لها:

**- المستوى الأول:** قدرات النظم السياسية وتشمل:

القدرة الإستخراجية:

وتشير إلى قدرة النظام السياسي على استخراج الموارد المادية والبشرية اللازمة لإدارة المجتمع السياسي من البيئتين المجتمعية والدولية، وتشمل القدرة الإستخراجية للنظام السياسي:

- فرض الضرائب، وهو ما يعني استخراج الموارد النقدية من أعضاء النظام السياسي.

- استخراج الموارد الطبيعية واستغلالها خدمة للصالح العام.

- استخراج خدمات من السكان من خلال القدرة على الحشد والتعبئة كالخدمة العسكرية.

- نشاط النظام السياسي في الحصول على القروض والمعونات الأجنبية أو الإستثمارات في الدول الأجنبية وفتح الأسواق الخارجية[[26]](#footnote-26).

كل ذلك يعبّر عن الإختلاف بين النظم السياسية من حيث قدرتها الإستخراجية بالنظر إلى كفاءة الجهاز الإداري وكمية الموارد المتاحة ومدى مساندة السكان.

القدرة التنظيمية:

تشير إلى إمكانيات النظام السياسي على تنظيم سلوك الأفراد والجماعات والتحقق من التزامهم بالقانون ومطابقة سلوكهم وأفعالهم لمتطلبات النظام العام، ويرتبط هذا التنظيم باستخدام أساليب الترغيب المعنوي والمكافئات والحوافز بقدر ما يرتبط بالإكراه والإلزام المادي، كما تعتبر ميزة أساسية للنظام السياسي عن غيره من النظم الإجتماعية الأخرى[[27]](#footnote-27). وتختلف النظم السياسية من حيث المجالات التي تخضع لهذا التنظيم والتي تقاس بعدد وأنواع الأنشطة التي يتدخل النظام في تنظيمها، وإن كان الإتجاه العام يؤكد تزايد ونمو الأنشطة التنظيمية في ظل الدولة المتدخلة حتى وإن اختلفت فيه من النظم الشمولية عن النظم الديمقراطية[[28]](#footnote-28).

القدرة التوزيعية:

أي توزيع السلع والخدمات والمراكز والفرص بين الأفراد والجماعات، وتشكل النفقات الحكومية الجزء الأكبر من هذا النشاط ابتداء من النفقات المخصصة لمواجهة الإحتياجات المادية للأفراد كالتعليم والخدمات الصحية والثقافية والإسكان والرفاهية الإجتماعية إلى النفقات المخصصة للأمن والإعانات للأفراد في مجال الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات، وكذا النفقات المخصصة للهيئات الإقليمية والنقابات وغيرها. ويمكن قياس هذه القدرة عن طريق تحديد كمية وأهمية الأشياء الموزعة والمجالات التي تشملها عملية التوزيع وقطاعات السكان التي تتلقى هذه المنافع[[29]](#footnote-29).

القدرة الرمزية:

وتُشير إلى مدى تواتر استخدام النظام السياسي للرموز من أجل إثارة حماس الجماهير، وذلك لحثهم على القيام بأعمال معينة كدفع الضرائب أو تقبل التضحيات أو تعبئتهم والتأثير على سلوكهم تجاه قضية معينة، من خلال استغلال القيم والعقائد والأعراف التي يدين بها المواطنون والراسخة فيهم عبر الأناشيد الوطنية والتذكير بالأمجاد التاريخية والبطولية والآثار التي تُخلّد الأحداث الهامة، وكلها رموز تلعب دور بالغ الأهمية في ترسيخ أو إعادة تشكيل الثقافة السياسية.

لا شك أن هناك علاقات متشابكة ومتداخلة بين الأنواع المختلفة لقدرات النظام السياسي، فكل سياسة لابد أن تعتمد في تنفيذها على نوعين أو أكثر من هذه القدرات، فالضرائب باعتبارها مصدر هام للدخل الحكومي تعتبر نشاط استخراجي ولكنها تعتمد في نفس الوقت على القدرة التنظيمية المتمثلة في توقيع الجزاء على كل مُخالف لأحكام القانون الضريبي، كما تعتمد على القدرة الرمزية حين يُصورها صناع القرار على أنها واجب قومي[[30]](#footnote-30).

**- المستوى الثاني:** ويخص مجموعة من الوظائف، وهي:

- وظائف التحويل، وتشمل مايلي: التعبير عن المصالح كأولى عمليات التحويل السياسي، ويتم التعبير عنها بواسطة أبنية عديدة مختلفة وبوسائل متنوعة كالمظاهرات أو عن طريق مؤسسات التنشئة السياسية أو التجنيد السياسي.

- تجميع المصالح: وهي مرحلة تحديد بدائل السياسة العامة.

- الوظائف الحكومية وأبنيتها التي تشمل الوظائف الرسمية الثلاث.

- وظيفة الإتصال والتي تشير إلى عملية انتقال المعلومات من البيئة نحو النظام السياسي والعكس.

**- المستوى الثالث:** ويشمل وظائف الحفاظ على التكيف ومنها: الإتصال السياسي والتنشئة السياسية والتوظيف وغيرها، وإن كانت هذه الوظائف لا تدخل في عملية التحويل إلّا أنها تؤثر على كفاءة وأداء النظام السياسي.

يخلص ألموند من كل ذلك إلى أنه من الممكن التوصل إلى نظرية إمبريقية عن طريق اكتشاف العلاقات بين هذه المستويات المختلفة للوظائف، وكذلك العلاقات بين الوظائف المختلفة داخل كل مستوى على حدة، وتصبح بذلك عملية ربط التحديات التي تواجه النظام السياسي بنوع الإستجابة التي يقدمها هي الطريقة إلى إيجاد نظرية تفسيرية وتنبؤية في مجال السياسة المقارنة[[31]](#footnote-31)، وذلك استنادا لمفهوم البنية الذي يقوم عليه هذا المقترب والمأخوذ من المعنى العادي المستخدم في الهندسة والفيزياء باعتباره تعبير عن الوحدة المكونة بطريقة ما من أجزاء.

كانت رؤية "رادكليف بروان" للبنية أكثر تفصيلا من حيث تعبيرها عن ترتيب أشخاص تقوم بينهم علاقات محددة على نحو تأسيسي، ومن ذلك تبرز في المجتمع مجموعة بُنى هي: البنى الإقتصادية، الديمغرافية، الإجتماعية. ثم التأسيسية والمتمثلة في البنى السياسية والقانونية والتي يُؤخذ في دراستها بعين الإعتبار طبيعة السلطة القائمة وكيفية اختيار الحاكم وعلاقة الحكام بأفراد المجتمع، مع إمكانية تغير البنى أو تطورها أو تحولها إلى أخرى، والتأثيرات المتبادلة بينها.

يَعتبر الإقتراب الوظيفي الظاهرة السياسية عبارة عن نظام من العلاقات المتبادلة بين أجزائها، وعليه تتجسد البنية في العلاقات الملاحظة بين أجزاء الظاهرة ككل، أو أنها تتجسد في العلاقات المجردة التي تحكم العلاقة الملاحظة في الظاهرة.

ويقوم المقترب على جملة من **الإفتراضات** تظهر في:

- اعتبار البنية مجموعة ثابتة من العلاقات بين عناصر النظام، فهي معطى كامن، والعلاقات بين العناصر هي حقيقة البنية وهي علاقات مترابطة بإحكام بحيث تشكل نظام مغلق، وتشكل العلاقات الإجتماعية مدخلا لتحليل البنية وفهمها.

- تُعتبر البنية ذات بعد موضوعي، وموضوعيتها افتراضية عقلية.

- يُعتبر التغير في الوظيفة تكيفا يُبقي على انتظام البنية.

- الإعتماد على البنية ككل في فهم عناصرها، والكل هو المنطق الكاشف للقواعد الكامنة ضمن هذه العلاقات[[32]](#footnote-32).

- كل نظام سياسي يتكون من مجموعة أنساق، وكل نسق يتكون من مجموعة أنماط، ولكل نظام نمطي حاجات تعكس وظائفه ومن خلالها يتحدد تكامله.

هي إذن مجموعة إفترضات وظيفية مؤسسة على مفهوم محدد يهدف من خلاله المقترب لبلوغ تحليل علمي للظواهر اعتمادا على الأسلوب الإستقرائي والإستنتاجي في دراسة الظاهرة السياسية بافتراض عقلي قائم على وجود بُنى تجريدية عليا ودنيا، وفي ذلك يقول ألموند: «سوف أستخدم بعض المفاهيم المقيدة، أولها النظام السياسي باعتباره نظام للحركة أو الفعل وذلك بالنسبة لدارسي النظم السياسية هو السلوك الممكن ملاحظته إمبريقيا، وثانيها الإهتمام بالمعايير والمؤسسات ويكون إلى المدى الذي فيه تؤثر في السلوك»، وهذا يعني أن ألموند يركز اهتمامه على النظرية متوسطة المدى، من خلال التحول عن النظرة الكلية كما فعل التحليل النظمي، وبدل ذلك هو يركز على تحليل محدد وموجه لمجموعة من المتغيرات والمؤشرات حول النظام باعتباره نموذج تصوري يجرد الحقيقة الإمبريقية ويُعتبر بالتالي كوسيلة لتحليل وترتيب المعلومات، والنظام كنموذج نظري يعكس مجموعة من الخصائص المنطقية التي توفر للنظام سمته المميزة.

للنظام السياسي سمات عامة، وتحليل هذه السمات يفرض تحديد مفاهيم لتلك السمات وفق منهج نظري للدراسة المقارنة لعلم السياسة، تلك هي فرضية ألموند حول النظام، وتتضمن هذه الفرضية مجموعة مؤشرات، أهمها:

- أن كل النظم السياسية تتضمن أبنية سياسية.

- أن نفس الوظائف يتم أداؤها في جميع النظم السياسية.

- أن كل بناء سياسي متعدد في وظائفه.

- تمثل النظم السياسية مزيجا مختلطا من منظور الثقافة.

هذه المفاهيم والسمات باعتبارها مؤشرات توفر أساس للدراسة المقارنة في الأمم المتقدمة والمتخلفة على حد سواء من خلال تحليل وظائف أنظمتها النسقية[[33]](#footnote-33).

**7 - الإقتراب الإتصالي:**

المقصود بالإتصال هنا هو الإتصال السياسي، سواء انطلق من المواطنين إلى السلطة أي الإنتخابات، أو من السلطة إلى المواطنين بالإعلام والدعاية وغيرها، أو حتى الإتصالات الدبلوماسية بين الدول، والأزمات والمشاكل من إضرابات ومظاهرات تعتبر ضربا من ضروب الإتصال السياسي.

لا يمكن تصور السياسة بدون الإتصال، فالمواطنون بحاجة إلى وسائل توصل مطالبهم إلى الحكومة، وعلى الحكام أن يكونوا قادرين على توصيل وتبرير قراراتهم للمواطنين، وعليه فإن دراسة النظم السياسية من منظور الإتصال هي دراسة للسلوكيات والأفعال التي تتعلق بتبادل المعلومات فيما بين الفاعلين السياسيين.

كما لا يمكن التكيف مع المحيط الذي نعيش فيه إلّا من خلال العملية الإتصالية والتي تظهر في كل أشكال العلاقات السياسية بين الحكومة والفئات المختلفة للمجتمع، ومن ثم لا يمكن الحديث عن عملية سياسية دون الإشارة إلى عنصر الإتصال الذي يمثل محور التفاعل السياسي في الظواهر السياسية المختلفة، بالإضافة للدور الهام الذي يلعبه الإتصال في عملية صناعة قرار سياسي، كل ذلك لا يتم إلّا من خلال المعلومات المتبادلة بين نخبة صناعة القرار وأعضاء المجتمع، فبالإكراه والإقناع تتكامل غالبية فئات المجتمع مع القرارات الحكومية وبرامجها السياسية والإقتصادية وغيرها فتكون الجماعات المختلفة في موقف المؤيد، كما قد يكون الإتصال السياسي موجه من الجماعات السياسية والإجتماعية نحو الحكومة من خلال العمل على إضعافها، وهكذا يسلط منهج الإتصال الضوء على:

- القنوات التي من خلالها تتدفق المعلومات بين الفاعلين السياسيين.

- أنواع المعلومات المطلوبة.

- القواعد والإجراءات التي تحكم الإتصالات داخل النظام السياسي.

- حدة المشاعر المرتبطة بمعلومات معينة.

- أنواع الإستجابة التي يمكن توقعها من المتلقين[[34]](#footnote-34).

ينظر مقترب الإتصال إلى النظام السياسي على أنه منظمة أو مجموعة منظمات تعتمد على المعلومات حول بيئتها في اتخاذ القرار، وعلى هذا فهو يقع ضمن الإطار العام لفكرة النظام، حيث أن الإتصالات هي أحد جوانب النظام السياسي والعملية السياسية التي يسهل تحديدها وقياسها، كما يساعد ذلك على رصد العوامل التي تؤثر على استقبال النظم السياسية والأفراد للمعلومات وكيفية تأثير الإتصال على الأداء السياسي، وذلك من خلال الإضافات الجديدة التي قدمها المقترب مثل: مفهوم تغير الأهداف، ووظيفة التحول الذاتي، مقدرة التحمل (عدد وأنواع القنوات المتاحة )، نسق القيم...، بالإضافة لمجموعة المفاهيم السابق الإشارة إليها في الإقتراب النظمي، وكلها زادت من مقدرة الإقتراب على قياس الإتصالات عن طريق تطوير وحدات القياس. فقدرة النظام على استقبال ومعالجة كل المعلومات الواردة إليه في لحظة زمنية معينة وأنواع وحالة القنوات الإتصالية المتاحة ودقتها في جمع المعلومات ودرجة التشويه التي تطرأ عليها وعلاقة كل ذلك بالإستجابة الفعلية أي صياغة السياسات أو القرارات، بالإضافة لفترة الإستجابة من حيث تعبيرها على كفاءة النظام.

كانت الفائدة الأخرى للمقترب الإتصالي في تحديده لأنماط الإتصال، والتي تُفيد في المقارنة بين مختلف الأنظمة السياسية، بحيث يمكن إجراء المقارنة من حيث:

- تجانس المعلومات السياسية.

- حجم المعلومات السياسية.

- انسياب المعلومات السياسية.

- اتجاه تدفق المعلومات السياسية.

لقد عالج كارل دوتش ما قدمته مختلف المساهمات بالنسبة لعلم السياسة بدءا بمضمون وأهمية التحليل الوظيفي، واهتم بنظرية المباريات ونظريات صنع القرار وما تضمنته من افتراضات، فكان المقترب الإتصالي محاولة لتقديم تحليل يشمل علم السياسة سواء في تناوله للمجالات الداخلية أو الدولية، بحيث تشمل مقولات المقترب جميع الظواهر التي يختص كل مقترب بدراستها، وذلك من خلال مقولاته عن عمليات التفاعل بين المرسل والمستقبل أي الحاكم والمحكوم، من خلال التعبيرات والرموز ونماذج السلوك والإستجابات المختلفة، وتتراوح ما بين قنوات للإتصال والرسائل والأفكار والمعلومات، وعمليات الإرسال والإستقبال، والتغذية الراجعة، والسياق أو البيئة المحيطة، كما ترتبط العملية بالذاكرة ومحاولات التأثير والإقناع، وبقيم ومعتقدات ومؤثرات عديدة، وتدفق للمعلومات وتخزينها، التحول الذاتي وتصحيح الأهداف وغيرها.

ومن ذلك يظهر بأن منهج الإتصال يمكن أن يفسر الحياة السياسية باعتباره يشكل جوهر هذه الحياة وجزء لا يتجزأ منها، بل إن النظم المختلفة هي عبارة عن نسيج يترابط من خلال عمليات الإتصال[[35]](#footnote-35).

هي إذن مجموعة مقاربات تسهم بلا شك في إعداد الدراسات التحليلية للنظم السياسية بشكل مقارن، والتي تُعبّر عن تطور طبيعي لمناهج التحليل من حيث المفاهيم والأطر النظرية والأدوات البحثية التي يمكن توظيفها لفهم ديناميكيات الحياة السياسية، وبذلك استطاعت بناء نموذجها المعرفي، بينما بقيت الدراسات ضمن التوجهات الأخرى مجرد "برامج بحثية"، كان ذلك بفضل علماء السياسة التجريبيين والذين قدموا نظريات عامة بقصد الإستعانة بها في فهم سير الحياة السياسية وتفسير علاقاتها، ومن ثم الإنتهاء إلى وضع نماذج نظرية لواقع تلك الحياة، لكي تُتخذ كطريقة يُسترشد بها في كل الدراسات والبحوث السياسية، وليس من شك أن النظرة السلوكية قادرة على تقديم تفسير علمي لظاهرة تباين سياسة المجتمعات التي تسودها أنظمة حكم متشابهة في مؤسساتها الرسمية، لاعتمادها على مجموعة مفاهيم جاهزة لعلوم سبقت علم السياسة في ارتباطها بالمنهج التجريبي كالبنية والقوة والوظيفة والنسق وغيرها، وكلها من مفاهيم العلوم البيولوجية والفيزيائية أساسا.

**المحور الخامس: اساليب التحليل**

**المحاضرة الاولى:**

**: أسلوب المقارنة**

تعتبر المقارنة جزء أساسي من البحث العلمي بالنسبة للعلوم السياسية عامة، وفي مجال السياسة المقارنة بخاصة، فقد اعتبرها الكثير من الباحثين البديل عن التجربة في العلوم الطبيعية بحيث تؤدي إلى الكثير من أهدافها، ذلك ما جعل "أليكس دي توكفيل" يعتبرها جوهر المنهج العلمي في العلوم الإجتماعية، بل إن البعض لا ينظر للمقارنة كمجرد طريقة وأسلوب بل كفلسفة للعلم، وعليه لا يستقيم التحليل المقارن للنظم على مستوى السياسة المقارنة أو أنماط السلوك والتفاعل على مستوى السياسة الدولية دون الإلمام بفلسفة المقارنة وأطرها الإبستمولوجية في الحقل المعرفي الذي يدرسها.

1 - مفهوم المقارنة:

يقصد بالمقارنة إبراز وتفسير أوجه الشبه والإختلاف بين المتغيرات موضع الدراسة، أي أنها تُعنى بإظهار وتعليل الفروق بين أنماط السلوك.

وعرفها "لابالومبارا" بأنها: عملية تعكس أساسا البحث في أوجه التشابه والإختلاف التي تتميز بها الظاهرة أو مجموعة الظواهر موضوع الدراسة تمهيدا لفهمها وتفسيرها والتنبؤ بها، وذلك يعني التحليل المنظّم للإختلافات في موضوع أو أكثر.

ويرى معن خليل عمر أن : هدف الأسلوب من التناظر والتقابل هو كشف واقع الظاهرة المدروسة وقياس العلاقة بين المتغيرات والبرهنة على الإفتراضات المطروحة في البحث، لتتجلى بذلك للباحث اتجاهات المتغيرات ومدى عمق وحدات المقارنة المعيارية[[36]](#footnote-36).

يظهر من هذه التعريفات وغيرها مما رُصد لمفهوم المقارنة أن مدلولها الأساسي يتمثل في ذلك الإجراء الممنهج والمنظّم لبحث العلاقات وأوجه التشابه والإختلاف في الظاهرة موضع الدراسة، وهي بهذا المعنى تُعبّر كما يقول "ماكاون" على:

- أنها مرادف لمنطق التحليل العلمي.

- أنها نمط معين من أنماط البحث.

- إحدى أشكال القياس.

وإذا كان هذا النوع من التحليل قد استخدم في العلوم الإجتماعية، إلّا أن نسبة هذا الإستخدام في العلوم السياسية تكون في حدها الأعلى، خاصة في أحد أهم مجالاتها "السياسة المقارنة" والتي ضمّت إلى اسمها إسم الأسلوب نفسه، بحيث تعتمده أساسا لدراسة النظم والأحداث والمجتمعات السياسية وجمع المعلومات عنها، ثم تحليلها ومقارنتها بهدف اكتشاف بعض المبادئ الأساسية والقوانين العامة[[37]](#footnote-37).

2 - أهداف التحليل المقارن:

تنطوي المقارنة على أهمية كبيرة في مجال البحث العلمي في العلوم السياسية من خلال ما تسعى لتحقيقه من أهداف، منها:

- إثراء المعرفة النظرية والواقعية بأنظمة الحكم والسياسة كما هي في الواقع، فمن خلالها يتم بلوغ المعرفة العلمية وتعيين حدود هذه المعرفة ومصداقيتها وكيفية التحقق منها، ودورها في بناء نظريات أو مناهج تعين العقل الإنساني على فهم الواقع وحسن إدراكه ومن ثم التعامل معه.

- التحليل المقارن طريقة لاكتشاف متغيرات جديدة في الظواهر.

- طريقة مناسبة لبيان خصائص الأشياء وتمايزها عن طريق مقابلتها مع بعضها البعض، وبالتالي توفير درجة عالية من العمومية بواسطة القوانين الممكن اكتشافها.

- التنبؤ بالأحداث والإتجاهات والنتائج، وذلك رغم ما يثيره هدف التنبؤ من تحفظات بسبب قصور المعلومات وعدم قابلية بعض المتغيرات للقياس.

- تقييم الخبرات والمؤسسات والتفاعلات وأنماط السلوك السياسي، فالدراسة السياسية المقارنة تمكّن من تفسير ماذا يحدث في ظل ظروف معينة واختيار ما تفضله من غايات ووسائل، وبالتالي تقويم التجربة السياسية (مؤسسات، قرارات، عمليات...).

- تتيح تقديم البيانات اللازمة والبدائل لعملية صنع السياسة سواء الداخلية أو الخارجية.

- تحديد أي أنظمة الحكم أكثر كفاءة، وطرح حلول أفضل لعديد من المشكلات السياسية خاصة دول العالم الثالث[[38]](#footnote-38).

- إثبات نظريات (أو فرضيات)، نفيها أو تطوير نظريات جديدة على غرار المنهج العلمي وذلك يكون عبر: أ- بحث أوجه التشابه والإختلاف أي التباين في الحالات، الأمر الذي يؤدي إلى- ملاحظة انتظامات، يجب تفسيرها من خلال- اكتشاف التباين المشترك أو تفسير التنوع، هذا يتم عادة من خلال-اختبار الفرضيات التفسيرية، ما يؤدي إلى – شرح تعقيد العلاقات السببية ووضع تعميمات أو مبادئ توجيهية محددة، بما يسمح – بإثبات الفرضية وبالتالي النظرية[[39]](#footnote-39).

3 - قواعد المقارنة:

هناك مجموعة من القواعد والمبادئ ينبغي الإلتزام بها في التحليل المقارن حتى تتحقق الأهداف المرجوة من المقارنة، وهي:

- الظواهر أو الوحدات التي يراد إخضاعها للمقارنة لا بد أن تنطوي على نقاط وأوجه إختلاف وأخرى للتماثل والإتفاق، فلا مجال للمقارنة بين ظواهر متماثلة تماما أو متمايزة تماما، بمعنى آخر وجود قدر من التشابه الجزئي مع ضرورة ارتباط ذلك بانتماء هذه الوحدات إلى إطار حضاري أو ثقافي واجتماعي متقارب.

- تحديد الباحث للوحدات أو العناصر أو الظواهر التي ستتم المقارنة بينها، وضرورة إخضاعها في التحليل لنفس المنهج بما يحقق الدقة في رصد جوانب الإتفاق والإختلاف.

- شمولية المقارنة لكافة أوجه الإتفاق والإختلاف بين الوحدات الخاضعة للمقارنة.

- ضرورة أن تعتمد المقارنة على إطار فكري يتضمن عددا من المفاهيم المترابطة التي يمكن تطبيقها على الحالات موضع المقارنة، بمعنى التحديد الدقيق للمتغيرات التي ستخضع للتحليل المقارن.

- لا يصح إجراء مقارنات مصطنعة تعتمد على تشويه الظواهر أو الحالات محل المقارنة، فكلما بَعُدت هذه الظواهر عن بعضها زمانا ومكانا وسياقا زادت احتمالات عدم الدقة في استخلاص النتائج[[40]](#footnote-40).

4 - مستويات المقارنة:

يرتكز البحث السياسي المقارن على عدد من أشكال ومستويات المقارنة تختلف فيما بينها في علم السياسة عموما باختلاف الوحدة الأساسية للتحليل في الظاهرة السياسية، وأهمها:

- مقارنة الوحدة أو الظاهرة في مرحلتين تاريخيتين مختلفتين من تطورها التاريخي لمجتمع معين، وهي دراسة داخلية عبر الزمان تتم داخل نفس النظام السياسي بصرف النظر عن وحدتها، **مثل دراسة** النظام السياسي الجزائري أو أحد مؤسساته التنفيذية أو التشريعية أو نمط القيادة أو السياسة العامة قبل مرحلة التعددية وبعدها، أو في عهد رئيسين مختلفين. ويلاحظ عموما أن جانبا كبيرا من الدراسات السياسية المقارنة لا زال يعالج النظام السياسي على أساس أن الدولة هي الإطار العام لمستوى التحليل وأن معظم الأحداث السياسية تتم في إطارها، وعلى ذلك ستبقى وحدة التحليل الأساسية في حقل السياسة المقارنة خصوصا وإن كانت إطارا لوحدات أخرى.

هذا المستوى يتبع إذن المنهج التقليدي، أي أن الدراسات السابقة التي كانت تستخدم ذات المنهج تحلل النظام السياسي في إطار علاقته بالبيئة، وتدرس مؤسساته وما يؤديه من وظائف، وأنماط التفاعل فيما بين وحداته، وتحاول قياس أدائه في حل المشكلات الخاصة التي تواجهه.

- مقارنة ظاهرة أو وحدة عبر المكان أي في دولتين أو أكثر، وهي المقارنة الخارجية، وتتم بين وحدة معينة سواء كانت نظام أو ظاهرة أو عنصر أو علاقة بين متغيرين في دولة وما يقابلها في دولة أو عدة دول أخرى، **مثل دراسة** العنف السياسي أو التنمية السياسية أو المعارضة السياسية أو ظاهرة الثورة في أكثر من دولتين، أو **مثل** علاقة متغيرين كمستوى التعليم والمشاركة السياسية.

ويَعتبر جابريال ألموند المستوى الأخير من مستويات المقارنة أمر ضروري لبناء نظرية إحتمالية للنظام السياسي، أي الوصول إلى تعميمات أكثر مصداقية.

ويلاحظ أن العلوم السياسية قد عرفت التحليل المقارن منذ أن انشغل العلماء بتطوير واختبار نظريات في أكثر من مجتمع، وهي الأسلوب البديل عن التجريب المعملي، فعن طريقها يستطيع الباحث ضبط المتغيرات على نحو مباشر من حيث يستحيل عليه الضبط المباشر الذي يتيحه التجريب المعملي[[41]](#footnote-41).

وتختلف الأبحاث عبر الدولة طبقا لوضع الدولة في سياق البحث، أي الدولة كمؤشر، على النحو التالي:

- فقد تكون هدفا للبحث والمقارنة، وهنا يكون الهدف ليس الوصول إلى تعميمات نظرية أو فروض عامة وإنما إظهار الأمور المجهولة وجعلها مفهومة، **كمقارنة مثلا** بين دولتين أو مؤسسات معينة بينهما.

- وقد تكون إطار وسياق عام للبحث، وهنا يهتم الباحث باختيار عمومية نتائج توصل إليها، ويكون المقصود ليس الدولة وإنما التوصل إلى تعميمات تتعدى إطارها، ومثال ذلك بحث آليات عمل الشركات الصناعية في نظام رأسمالي مقارنة بآخر إشتراكي.

- وقد تكون وحدة التحليل الأساسية، بحيث يهدف البحث للوصول إلى تعميمات نظرية تتعلق بدور الدولة في عموميتها، **مثل دراسة** دور الدولة في تحقيق التكامل.

- وقد تكون جزء من مكونات نظام عالمي، مثل تحليل الرأسمالية أو التبعية.

وعلى الرغم من أن الدولة تمثل الإطار العام لمستوى التحليل، إلّا أن التحليل المقارن لا يجب أن يقتصر عليها، وإنما وجب التركيز إلى جانبها على دراسة وحدات ومؤسسات وأقاليم داخل دول مختلفة بهدف الوصول إلى مبادئ تفسيرية وتعميمات نظرية، كما فعل ماكس فيبر في دراساته المقارنة للدين وعلاقته بظهور الرأسمالية.

**5 - متطلبات عملية المقارنة:**

1.5 - سمة الأساس:

إذا كان الأصل في المقارنة هو السعي بها لتحديد أوجه الشبه والإختلاف بين أحداث معينة قصد الكشف عن دلالاتها، فإنه ليس من المتصور أن تعقد المقارنة بين أحداث لا تشترك في حد أدنى من سمات أساسية يكون بالإمكان اتخاذها كأساس للمقارنة، بمعنى آخر أن إجراء المقارنة بين الأحداث السياسية تقتضي سمة أساس مسبقة يُحتكم إليها في عملية الكشف عن وجوه الشبه والإختلاف بين الظواهر أو الأحداث محل الدراسة، ذلك بأن المقارنة في إطار التفسير العلمي لا تكون إلا بين أحداث تشترك في حد أدنى من الملامح العامة وفي درجة التركيب في نفس الوقت، هذا ما يجب أن تستجيب له سمة الأساس التي يَحتكم إليها الباحث في عقد المقارنة[[42]](#footnote-42).

يمكن التمييز بصدد سمات الأساس التي يُحتكم إليها في عملية المقارنة بين الأحداث السياسية بين: المقارنة على أساس فكرة المؤسسة، والمقارنة على أساس فكرة الوظيفة.

إعتماد المقارنة **على أساس فكرة المؤسسة** يعني إتخاذ عملية المقارنة سمة أساس من بنية واقع ما، ومن ثم من الملامح المشتركة لحالاته، ذلك أن بنية مؤسسة سياسية معينة تتضمن ملامحها العامة وتركيبها العضوي معا، بمعنى أن سمة الأساس في المقارنة هي بنية الأحداث المقارنة.

أما **الوظيفة** **كسمة أساس** للمقارنة بين الأحداث محل البحث فإنها تعني الإنطلاق من الكيان الوظيفي للمؤسسات السياسية للمقارنة فيما بينها، وذلك من خلال الدور الفعلي الذي تؤديه المؤسسة في بيئتها قصد الكشف عن أوجه الشبه أو الإختلاف ذات الدلالات العلمية، ويكون ذلك في حال عدم كفاية الإعتماد على الملامح العامة ودرجات التركيب، كأن **تُعقد مثلا** بين المؤسسات السياسية لدولتين في فترة محددة أو في ظل دستور معين لكلاهما شرط أن تكون الملامح العامة لتلك المؤسسات متشابهة، وإن لم يكن ذلك تنتقل المقارنة وتعقد على أساس فكرة الوظيفة، **مثلا مقارنة** النظام السياسي الجزائري بالنظام السياسي الفرنسي في ظل دستور محدد من خلال سمة الملامح العامة ودرجة التركيب وستنتهي المقارنة إلى نتائج مضللة في البحث، بينما الإعتماد على سمة الوظيفة للمقارنة تكون قادرة على توضيح أوجه الإختلاف الفعلية بين النظامين، ومن ثم تفسير كل منها تفسيرا وظيفيا واقعيا مرده الكشف عن القوى الحقيقية المحركة لاتخاذ القرار السياسي في كلا النظامين، أي النشاطات الفعلية الكامنة وراء الواجهات البنيوية لكل منهما.

كان ذلك تفصيل القاعدة الأولى من قواعد المقارنة السابق الإشارة إليها، والتي تعني باختصار تواضع أهمية المقارنة بل وتشويهها في حال انعقادها بين مؤسسات سياسية تنتمي إلى بيئات حضارية وثقافية متباينة متباعدة.

2.5 - تحديد نوع البحث:

تتحدد خصائص مختلف أنواع البحوث المقارنة تبعا لعدد من المؤشرات التصنيفية، وهي:

- مؤشر قابلية مقارنة الحالات وخصوصية حالات مقابل حالات أخرى، فهناك دراسات تركز على:- خصوصية بلد معين وتبايناته مع غيره – أو مجموعات فرعية من الدول ومحدودية قابلية مقارنتها "الدراسات الإقليمية".

- مؤشر مستويات التحليل والمتغيرات، ويتم التمييز فيه بين: - الدراسات على مستوى نسقي بحيث تستعمل خصائص الأنظمة كوحدات للملاحظة الإمبريقية والتعميم – ودراسة على عدة مستويات تحليلية.

- مؤشر الأنظمة والأهداف النظرية للبحث، وهنا تظهر الدراسات المقارنة التي تعتبر البلدان: - كهدف للمقارنة وهي دراسة تستهدف الحصول على معرفة مفصلة حول بلد بعينه – كسياق للبحث، ودراسة لا ترتكز على البلدان لذاتها ولكن باعتبارها سياق يتم بداخله اختبار مدى قابلية تعميم العلاقات والإنتظامات الملاحظة بين المتغيرات – ودراسات تعتبر البلدان كوحدات تحليلية، لمحاولة وضع علاقات بين خصائصها كبلدان لذاتها مصنفة إياها تبعا لمؤشر معين.

• مؤشر المجال المكاني: وتكون الدراسات تبعا له على مستوى:

• وطني: ووحدات الدراسة فيه هي الدولة أو النظام السياسي.

• محلي: ووحداته التحليلية تتشكل من مستويات مختلفة، جهوية أو مناطق إجتماعية أو ثقافية أو غيرها.

• دولي: وتضم الدراسة مناطق دولية كالإتحاد الأوربي مثلا لتكون أساس المقارنة بين النظم.

- مؤشر الوقت: وللمقارنة فيه بعدين: - المقارنة غير المتزامنة وتكون داخل الدولة الواحدة وفي أوقات مختلفة، مثل الإستقرار السياسي قبل وبعد التعددية الحزبية في الجزائر، على أن يكون فيها عدد الحالات صغير ومتغيرات السياق ثابة نسبيا. – المقارنة غير المتزامنة وتتم بين الدول أو الوحدات الإقليمية للدولة الواحدة، ويكون فيها عدد الحالات متغيرا ومتغير السياق غير قابلة للتحكم[[43]](#footnote-43).

هي إذن دراسات تتفق في مجملها على ما يسميه «ديفرجيه» مقارنة الأحداث المتقاربة، وذلك مقابل مقارنة الأحداث المتباعدة، وهذا يعني أن المقارنة بين المتقاربات تتيح للباحث الكشف عن أوجه الإختلاف بين الأحداث محل البحث والتي تستطيع تفسيرها في السياق السياسي، ومن هذا التباين يُفسَر النظام السياسي الجاري بحثه، وفائدة هذا النوع من المقارنة وهو الأكثر انتشارا للتحقق من صحة الفرضيات الموضوعة مقدما في البحث، وبالتالي فهي ذات فائدة من الناحية العلمية من حيث أنها تسعى إلى الكشف عن خواص النظام السياسي غير الظاهرة رغم تشابه هياكله مثلا مع غيره من الأنظمة المتقاربة، بمعنى الكشف عن الخصائص الكامنة في سياقه الإجتماعي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن للمقارنة أنواع تتحدد تبعا لطبيعة الموضوع ومشكلته البحثية والتي تتخذ طابع وصفي أو قد تكون دراسة إستطلاعية إستكشافية أو دراسة تقييمية أو تفسيرية، وعليه قد يتجاوز البحث الدراسة المقارنة الوصفية إلى دراسة تحليلية تقييمية، ويكون ذلك بالإستعانة بأدوات القياس لإعطاء الدراسة الطابع العلمي من خلال التعبير الدقيق عن النتائج باستعمال الأدوات الإحصائية والأرقام، كما تتخذ المقارنة معيار مرجعي أو نموذج على أن تُحدد المقارنة مدى اقتراب الموضوع محل البحث والمقارنة من ذلك النموذج، ويكون ذلك خاصة في الدراسات أو المواضيع الفرعية والقضايا الجزئية[[44]](#footnote-44).

3.5 - إستراتيجية المقارنة:

لكي تكون المقارنة أكبر من مجرد تصنيف مبسط لأوجه الإتفاق والإختلاف، فإن ثمة خطوات عملية تتحدد من خلالها عملية التحليل المقارن، وهي:

- اختيار المفاهيم المركزية، وتمثل أهمية خاصة في أي بحث جاد كأن تكون **مثلا** صنع القرار والقوة والمؤسسات، أو البنية والسلوك... .

- وحدة التحليل، قد يتخذ التحليل المقارن إما المستوى الكلي من خلال اعتبار النظام السياسي كوحدة للتحليل، أو اختيار مستوى جزئي كأن تكون وحدة التحليل هي البنية.

- جمع البيانات وتصنيفها من خلال متغيرات من شأنها إبراز خصائص وسمات الظاهرة السياسية.

- تحديد أوجه التماثل والإتفاق وكذا التباين والإختلاف، وتوصيفها.

- صياغة إفتراضات مؤقتة حول العلاقات البينية في العملية السياسية.

- الكشف عن العناصر الأساسية للموضوع وتفسيرها.

- الوصول إلى نتائج دقيقة تحدد شروط وظروف التحكم التي تقف وراء الإتفاق والإختلاف.

- صياغة أنماط للسلوك خاصة في شأن الظواهر الجزئية أو الفرعية والتي تتطلب متغيرات أقل يمكن التحكم فيها[[45]](#footnote-45).

نظرا لأهمية التحليل المقارن في الدراسات السياسية، ظهرت إتجاهات راهنة ومحاولات تسعى لتطوير المقارنة بشكل يوسع أكثر القدرة التحليلية للباحثين في إطار البحوث ذات الطابع "الكيفي"، خاصة فيما يتعلق بالتحليل متعدد المتغيرات، يظهر ذلك تحديدا في الجهود المبذولة من قبل المهتمين بمنهجية البحث العلمي لتطوير برمجيات معلوماتية متخصصة وذات طابع كمي في الدراسات الإجتماعية عامة.

**المحاضرة الثانية:**

**أسلوب دراسة الحالة:**

يتميز أسلوب دراسة الحالة عن غيره باستهداف وحدة معينة أو وضعية واحدة بطريقة تفصيلية دقيقة من حيث خواصها وانتظامها، ومن ثم من أجل تفسيرها بعد جمع البيانات الكافية عنها وتحليلها، وتعتبر دراسة الحالة أحد أساليب البحث الوصفي المطبقة في مجالات علمية مختلفة.

1 - تعريف دراسة الحالة:

هو الأسلوب الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بحالة فردية بهدف الوصول إلى فهم للحالة المدروسة، حيث تُجمع البيانات عن الوضع الحالي للحالة المدروسة وكذا عن ماضيها وعلاقاتها من أجل فهم أعمق وأفضل للمجتمع الذي تمثله[[46]](#footnote-46).

كما تُعرّف بأنها طريقة منهجية مركزة على حالة معينة تستهدف جمع أكبر حد من المعلومات حولها، بهدف الوصول إلى وصفها بدقة وتحديد خصائصها ومميزاتها، والتمكن بعد ذلك من القيام بعملية التعميم على الحالات المشابهة.

واضح إذن أن دراسة الحالة لا تُعنى إلا بكيان معين من كيانات الواقع الإجتماعي، وأن ارتباطها النهائي بهذا الكيان المحدد يربط منهج البحث فيه بالإختبارية البحثة، أي بالسعي إلى التعرف على خواص الحالة المدروسة بذاتها عن طريق الملاحظة المختبرة، أي بطريقة تتبعية ترابطية تعتمد عنصر الزمن عبر الإهتمام بسلسلة الأحداث الترابطية في الحياة الواقعية، ذلك أن هناك علاقات تفاعل بين هذه الأحداث يمكن تحليلها في عدد صغير من المواقف حتى يمكن دراسة التفاعل بدقة، ومن ثم تحديد مختلف العوامل التي تؤثر في الوحدة المدروسة أو الكشف عن العلاقات السببية بين أجزاء الظاهرة.

يُعتبر أسلوب دراسة الحالة بديلا عن التحليل المقارن، فهو يبحث في أكبر مجموعة ممكنة من المتغيرات الخاصة بنوع معين من الظواهر السياسية مثل دراسة جماعة ضغط أو تنظيم حزبي معين، **باعتباره طريقة بحث لاشتقاق واختيار الفرضيات لا وضعها واختبارها**.

2 - أهداف دراسة الحالة:

يعتبر أسلوب دراسة الحالة من أهم الأساليب المستخدمة في الدراسة السياسية، وتبرز من خلال ذلك الأهداف التي يتوخاها هذا الأسلوب والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- إكتشاف الأسباب الرئيسية للأوضاع الحالية من خلال الوصف الشامل والتحليل الدقيق للبيانات والمعلومات.

- التعرف إلى الحقائق وتسجيلها بموضوعية، والقيام بتحليلها وتشخيصها للوصول إلى استنتاجات ومبادئ عامة، أي إنشاء أفكار نظرية.

- وضع خطة لتحسين الأوضاع أو تصحيح مسارها.

- إمكانية الإستفادة من نتائجها التحليلية المعمّقة واستخدامها في الإصلاح السياسي.

يمكن القول إذن أن أسلوب دراسة الحالة هو أكثر الأساليب ملائمة للدراسات الوصفية من حيث أنه يهدف إلى وصف وتحليل الظواهر المدروسة وصفا موضوعيا من خلال البيانات التي يجمعها بواسطة التقنيات المنهجية[[47]](#footnote-47)، مع أن استخدام الأسلوب ممكن مع باقي أنواع البحوث والدراسات الأخرى كالدراسات الإستطلاعية بسعيه للكشف عن الجوانب المختلفة للظاهرة، أو الدراسات التقويمية إذ يتيح إمكانية وضع خطط علاجية قابلة للتنفيذ في شأن الظاهرة أو المشكلة المدروسة.

وفيما يخص الأدوات البحثية، فإن معظم الأدوات يمكن استخدامها في دراسة الحالة، والذي يحدد ذلك الهدف من الدراسة، ونوعية الحالة أو حدتها، نوعية البيانات المطلوبة. وبذلك فقد يستخدم الباحث عند دراسة الحالة:

- المقابلات المتعمقة إذا كان الباحث بصدد دراسة تاريخ الحالة أو حوادث معينة.

- والملاحظة الممتدة حين يسعى الباحث لرصد التغيرات التي تطرأ على الحالة، أو حتى الملاحظة بالمشاركة.

- تحليل المضمون حين يستعين الباحث بوثائق في دراسة الحالة.

3 - خطوات دراسة الحالة:

أسفرت التطبيقات المستفيضة لأسلوب دراسة الحالة على استخلاص مجموعة خطوات إجرائية ممنهجة، وهي:

- تحديد الدراسة: وتعني اختيار الحالات التي تمثل المشكلة أو الظاهرة المدروسة، بالإضافة لتحديد وحدة الدراسة وخصائصها بدقة ووضوح.

- تجميع البيانات والمعلومات بلغة مفهومة معبّرة عن البيئة، وبالوسائل التي تم تحديدها مسبقا.

- تنظيم وتحليل البيانات بالكيفية التي تخدم أهداف البحث ودراسته، وفحصها بدءا بأكثرها وضوحا قبل غيرها من المعطيات المعقدة.

- الكشف عن العلاقات السببية بين أجزاء الظاهرة، وتحديد العوامل المؤثرة فيها.

- توضيح النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها وأهميتها وإمكانيات الإستفادة منها عبر الإستدلال من المعلوم إلى المجهول، أي إمكانية تقرير تلك النتائج على حالات مشابهة[[48]](#footnote-48).

وبهذه الخطوات يستطيع أسلوب دراسة الحالة تخطي مشكلتي التعميم والسببية باعتبارهما أكبر مشكلات الأسلوب، بالإضافة لامكانية ملاحقة التغيرات التي قد تطرأ على الحالة خلال فترة الدراسة.

4 - تطبيق دراسة الحالة:

يركز أسلوب دراسة الحالة على تنظيم المعطيات الخاصة بوحدة معينة لمعرفة خصائصها وسماتها من خلال التعمق والتركيز وعدم الإكتفاء بالوصف الخارجي أو الظاهري، ومن ذلك يتهيأ الوقوف على مختلف العوامل التي تؤثر في هذه الوحدة، والكشف عن العلاقات السببية بين أجزاء الظاهرة[[49]](#footnote-49).

يتم ذلك من خلال الفحص التفصيلي لعدد قليل من المتغيرات بالإستعانة بوسائل جمع البيانات كالملاحظة والمقابلة وغيرها، والتي تتيح إمكانية الكشف عن عدد مرات تكرار حدوث الظاهرة، رغم أن ذلك قد يتطلب فترة طويلة من الزمن للحصول على شكل وكمية المعلومات المطلوبة والوصول إلى الأسباب ذات الدلالة، ويتطلب استخدام هذا الأسلوب مرونة كافية يستطيع بها الباحث تطوير أو تعديل خطة بحثه وكذا فروضه في حال ظهور معطيات وبيانات جديدة من الدراسة الإستطلاعية، وهي دراسات تتميز بالعمق أكثر مما تتميز بالإتساع، ويحاول الباحث فيها جمع المعلومات المشتقة من مختلف المصادر وتنسيقها وإعادة عرضها بشكل متكامل، مع استطلاع الجوانب المشتركة بين الحالة قيد الدراسة وغيرها من الحالات[[50]](#footnote-50).

ومن كل ما سبق تظهر أهيمة استخدام دراسة الحالة بشكل خاص باعتبار أنه يساعد الباحث في الحصول على المعلومات الأساسية التي يمكن الإستفادة منها في تخطيط الدراسات الرئيسية من خلال ما يوفره من معلومات متعمقة وتبيين المتغيرات والتفاعلات المطلوب دراستها، وعلى ذلك توفر المعلومات التي يوفرها أسلوب دراسة الحالة عن هذا الموضوع التوسع في مجال البحوث بالتطرق إلى بحوث جديدة وفي تكوين فرضيات لدراسات أخرى في المستقبل، ويوضح التأثيرات المختلفة للمتغيرات بصورة أكثر وضوحا من مجرد التحليل الكمي لها بإعطاء تفسير واضح للنتائج وربطها بالعوامل المختلفة التي أدت إلى النتائج الحالية.

1. محمد طه بدوي، **النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية**، مرجع سابق، ص 365 وما بعدها. [↑](#footnote-ref-1)
2. كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**، مرجع سابق، ص33. [↑](#footnote-ref-2)
3. محمد نصر عارف، **ابستمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظري، المنهجي**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: بيروت، 20002، ص204. [↑](#footnote-ref-3)
4. موريس دوفرجيه، **مدخل إلى علم السياسة**، تر: جمال الأندلسي، دار دمشق: دمشق، ص 679. [↑](#footnote-ref-4)
5. إسماعيل عبد الفاتح ومحمود منصور هنية، **النظم السياسية وسياسات الإعلام،** مركز الإسكندرية: مصر، 2005، ص58. [↑](#footnote-ref-5)
6. جابر سعيد عوض، **إقترابات البحث في العلوم الإجتماعية**، دار النهضة العربية: القاهرة، 1992، ص20. [↑](#footnote-ref-6)
7. كمال المنوفي، المرجع السابق، ص34. [↑](#footnote-ref-7)
8. صلاح سالم زرنوقة، **الإتجاهات الحديثة في دراسة الدولة: دراسة تحليلية لما هو جديد في أدبيات بناء الدولة**، مكتبة الإسراء للطباعة والنشر: القاهرة، 2006، ص15. [↑](#footnote-ref-8)
9. مصطلح Anomic استخدمه لأول مرة دوركايم للتعبير عن حالة الاضطراب وعدم الاستقرار الذي يشعر به الفرد وقد تدفعه إلى سلوكيات متطرفة. [↑](#footnote-ref-9)
10. جابريال ألموند وبينغهام باول، السياسة المقارنة، تر: أحمد عناني، مكتبة الوعي العربي: القاهرة، 1991، ص31. [↑](#footnote-ref-10)
11. نفس المرجع، ص 70. [↑](#footnote-ref-11)
12. التحليل هو عملية تعريف وتقييم للأجزاء التي يتكون منها الكل بهدف إدراك هذه الأجزاء كمكونات للكل المركب، مع محاولة معرفة الضوابط التي تربط علاقاتها ببعضها البعض من جهة، والقوانين التي تحكم حركة وتطور الكل المركب من جهة أخرى. [↑](#footnote-ref-12)
13. يتحدد استمرار واستقرار النخبة حسب باريتو من خلال عملية دوران النخبة والتي قسمها إلى نوعين: دوران داخلي يتم من خلال قدرة النخبة على امتصاص الأفكار والأشخاص من خارج النخبة وإدخالهم في إطارها حتى لا يتجمع ما يمكن أن يكون نخبة مضادة، ودوران خارجي يحدث عندما تفشل النخبة في تحقيق الدوران الداخلي فيتم استبدال نخبة بأخرى [↑](#footnote-ref-13)
14. فاروق يوسف أحمد، **قواعد المنهج العلمي: المناهج والإقترابات والأدوات المنهجية**، مكتبة عين شمس: القاهرة، 1985، ص84. [↑](#footnote-ref-14)
15. جابريال ألموند وبينغهام باول، مرجع سابق. [↑](#footnote-ref-15)
16. إسماعيل علي سعد، **قضايا علم السياسة**، دار المعرفة الجديدة: الإسكندرية، 2003، ص154. [↑](#footnote-ref-16)
17. اعتبر بارسونز النظام السياسي معني بأحد الوظائف لتحقيق الأهداف السياسية التي افترضها للنظام الإجتماعي، وهي: تحقيق الأهداف، التكيف، التوحيد، الإستقرار، وتبعا لهذه الوظائف تتحدد مؤسسات النظام السياسي في السلطة التنفيذية، الأجهزة الإدارية، المؤسسات التشريعية والقضائية، الأحزاب السياسية. [↑](#footnote-ref-17)
18. ناظم عبد الواحد جاسور، **موسوعة علم السياسة،** ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع: عمان، 2003، ص102. [↑](#footnote-ref-18)
19. Grenaint Barry , Political Elites, George Allen and Onwin,1977, p30. [↑](#footnote-ref-19)
20. كمال المنوفي، **مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة**، وكالة المطبوعات: الكويت، 1984، ص66. [↑](#footnote-ref-20)
21. عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة**، مكتبة الآداب: القاهرة، 2004، ص196. [↑](#footnote-ref-21)
22. نصر محمد عارف، **نظريات السياسة المقارنة وتطبيقاتها في دراسة النظم السياسية العربية**، أطروحة دكتوراه: كلية الإقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 1995، ص195. [↑](#footnote-ref-22)
23. جابريال ألموند وبينغهام باول، مرجع سابق، ص31 . [↑](#footnote-ref-23)
24. عامر مصباح، **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**، ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 1998، ص177. [↑](#footnote-ref-24)
25. هبة الله أحمد خميس بسيوني، **فلسفة العلاقات الدولية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر: الإسكندرية، 2012، ص 247 وما بعدها. [↑](#footnote-ref-25)
26. أحمد فؤاد رسلان، **نظرية الصراع الدولي: دراسة في تطور الأسرة الدولية المعاصرة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، 1986،ص 240. [↑](#footnote-ref-26)
27. إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، ط4، مرجع سبق ذكره، ص25. [↑](#footnote-ref-27)
28. محمد طه بدوي وآخرون، **مقدمة إلى العلاقات السياسية الدولية**، ط2، أليكس لتكنولوجيا المعلومات: القاهرة، 2004، ص182. [↑](#footnote-ref-28)
29. أناتول رابابورت في: جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: بيروت، 1985، ص100. [↑](#footnote-ref-29)
30. يقول في هذا الشأن دافيد إيستون: «من الممكن أن نجد على المستوى الدولي سلسلة من العلاقات التي يتم من خلالها توزيع القيم سلطويا...ومع أن انتظام النظام الدولي يفتقر عنصر القوة الملزمة والشرعية...إلّا أن أعضائه يتقدمون بمطالب على أمل تحولها إلى قرارات، ورغم أن سلطات النظام الدولي أقل مركزية وأقل استمرارية فإن الدول العظمى ومختلف المنظمات الدولية كالأمم المتحدة نجحت إلى حد ما في ذلك من خلال قراراتها المقبولة ذات الطبيعة السلطوية». [↑](#footnote-ref-30)
31. كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث، مرجع سابق، ص66. [↑](#footnote-ref-31)
32. غابريال ألموند وبينغهام باول، مرجع سابق. [↑](#footnote-ref-32)
33. كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث، مرجع سابق. [↑](#footnote-ref-33)
34. أحمد عباس عبد البديع، **أصول علم السياسة**، ط2، عين شمس: القاهرة، 1992، ص144. [↑](#footnote-ref-34)
35. ناجي عبد النور، **النظام السياسي الجزائري: من الأحادية إلى التعددية الحزبية**، منشورات جامعة قالمة: الجزائر، 2006، ص18. [↑](#footnote-ref-35)
36. عامر مصباح، مرجع سابق، ص 95. [↑](#footnote-ref-36)
37. محمد سليمان الدجاني ومنذر سليمان الدجاني، **منهجية البحث العلمي في علم السياسة**، دار زهران للنشر والتوزيع: عمان، 2004، ص83. [↑](#footnote-ref-37)
38. كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**، مرجع سابق، ص31. [↑](#footnote-ref-38)
39. فضيل دليو، مرجع سابق، ص110. [↑](#footnote-ref-39)
40. كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**، مرجع سابق، ص32. [↑](#footnote-ref-40)
41. محمد طه بدوي، **النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية**، مرجع سابق،ص363. [↑](#footnote-ref-41)
42. فضيل دليو، مرجع سابق، ص115. [↑](#footnote-ref-42)
43. فضيل دليو، مرجع سابق، ص115. [↑](#footnote-ref-43)
44. عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق، ص141. [↑](#footnote-ref-44)
45. خالد حامد، مرجع سابق، ص73،74. [↑](#footnote-ref-45)
46. ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، **أساليب البحث العلمي**، ط2، دار صفاء للنشر والتوزيع: عمان، 2010، ص69. [↑](#footnote-ref-46)
47. خالد حامد، مرجع سابق، ص52. [↑](#footnote-ref-47)
48. ربحي مصطفى عليان وعثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص70. [↑](#footnote-ref-48)
49. عمار بوحوش، مرجع سابق، ص133. [↑](#footnote-ref-49)
50. محمد عبد الباسط، **البحث الإجتماعي**، دار الوفاء: الإسكندرية، 2006، ص63. [↑](#footnote-ref-50)